CD/PV.907
27 June 2002

ARABIC

# مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة السابعة بعد المائة التاسعة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
يوم الخميس، ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٢٠

الرئيس: السيد فولكر هاينسبرغ (ألمانيا)

(A) GE.02-63380 261102 031202

الرئيس: أُعلن افتتاح الجلسة العامة ٩٠٧ لمؤتمر نزع السلاح.

كما تعلمون، أصاب زلزال قوي، يوم السبت الماضي أقاليم شتى تقع في غربي جمهورية إيران الإسلامية، مـــلحقاً خسائر بالغة في الأرواح وأضراراً مادية جسيمة. لهذا أود باسم مؤتمر نزع السلاح وباسمي شخصياً أن أُعرب عن عزائي لحكومة جمهورية إيران الإسلامية ولضحايا هذه الكارثة وعن تعاطفي الشديد معهم.

عـــلى قائمتي لهذا اليوم عدد كبير من المتحدثين. وأعتقد أن هذه القائمة أمامكم جميعاً، وبالتالي ليست هناك ضرورة لتلاوتها، ولكن قبل أن أُعطي الكلمة للمتحدثين، دعوني أُبدي بعض الملاحظات الاستهلالية بمناسبة تولي ألمانيا رئاسة المؤتمر.

أود أولاً وقبل كل شيء أن أشكر سلفي، السفير فوركينو دي لا فورتيل، على تعاونه معي خلال فترة رئاســـة فرنسا للمؤتمر، باعتباره زميلاً عزيزاً بحكم الصداقة القوية التي تربط بين فرنسا وألمانيا على السواء. كما أجد أنه من واجبي أن أثني على عمل الرؤساء السابقين، وأشكرهم على ما بذلوه من جهود كبيرة لإخراج هذا المؤتمر من المأزق الذي طال أمده. كما أُعرب عن تقديري لأميننا العام، السيد أوردزونيكيدزي، ولنائب الأمين العام، السيد رومان – موري، ولأعضاء الأمانة. وأتطلع إلى تعاون مثمر بيننا.

إن الأساس الذي تسترشد به رئاسة مؤتمرنا هو العمل على مراعاة مصالح جميع الدول الأعضاء. وسيكون هـــذا الأســـاس أيضاً المعيار الذي سأهتدي به في الأسابيع المقبلة، خلال فترة رئاسة ألمانيا. ولا أُخفي عنكم أن معياري الخاص سيظل دوما التزام حكومة ألمانيا القوي بمواصلة تعزيز وتطوير الصكوك المتعددة الأطراف المتعلقة بـــترع السلاح والحد من التسلح ومنع الانتشار. وأُدرك أن هذا هو مبرر وجود مؤتمر نزع السلاح، وهو المحفل الوحيـــد المتعدد الأطراف لمفاوضات نزع السلاح، الذي أسندت إليه الولاية التي حددتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في الفقرة ١٢٠ من الوثيقة الختامية لدورتها الاستثنائية العاشرة، وهي أول دورة استثنائية تعقد بشأن نزع السلاح.

ونزع السلاح والحد من التسلح ومنع الانتشار هي عناصر أساسية في مساعينا نحو إقامة نظام أمني تعاوني لـــلقرن الحـــادي والعشرين. وقد بيَّنت معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية التي وقع عليها كل من الولايات المتحدة وروسيا في موسكو في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢، وعممت على هذا المؤتمر في الوثيقة CD/1674، أن مـــن الممكـــن إحراز تقدم في مجال نزع السلاح على الصعيد الثنائي. فلم لا يحدث ذلك أيضاً في مجال نزع الســـلاح على الصعيد المتعدد الأطراف وخاصة في مؤتمر نزع السلاح؟ هذا أمر ممكن لا سيما وأن جميع الدول الممثـــلة هنا في جنيف في مؤتمر نزع السلاح قد انضمت في الجلسة العامة للدورة الثامنة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة المعقودة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ إلى توافق الآراء بشأن القرار ٥٦/٢٤ راء، الذي ينص عـــلى أن الجمعيـــة – وأقتبس – "تؤكد من جديد مبدأ تعدد الأطراف كمبدأ أساسي في المفاوضات بشأن نزع السلاح ومنع الانتشار من أجل الحفاظ على المعايير العالمية وتعزيزها وتوسيع نطاقها".

وينـــبغي لنا، أعني بذلك نحن جميعاً واضعين ذلك في الاعتبار، أن نبذل جهوداً حثيثة لتنفيذ المهمة التي أســـندتها إلينا أسرة الأمم المتحدة برمتها – أي العدد المحدود من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وفي مؤتمر نزع السلاح في آن معاً. وينبغي لنا، وأقصد مرة أخرى نحن جميعاً، أن نرتقي إلى مستوى المسؤولية الخاصة التي أُسندت

إليـــنا منذ أن غدونا أعضاء في مؤتمر نزع السلاح. والرئاسة الألمانية – في جنيف وعلى المستوى الحكومي على السواء – أن نبذل قصارى جهودنا كي يستأنف مؤتمر نزع السلاح أعماله الموضوعية. كما أناشد جميع الوفود أن تأتي إلينا بأفكار ومقترحات في هذا الصدد.

واقترح أن نتناول خلال فترة الرئاسة الألمانية البنود التالية. أولاً يتعين علينا، رغم أننا نصل هذا الأسبوع إلى نهاية الجزء الثاني من دورة المؤتمر لعام ٢٠٠٢، أن نواصل بذل الجهود لاعتماد برنامج عمل يستند إلى جدول الأعمال الذي وافقنا عليه جميعاً في بداية دورة هذا العام. ولقد أجريت وسأواصل إجراء مشاورات مستفيضة بهذا الشأن. كما أنني سأولي في هذا الصدد، اهتماماً خاصاً لما يُسمى بـ "المسائل الأربعة" وهي نزع السلاح النووي؛ وإبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، ومـــنع حـــدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي؛ ولا أعتقد أن هناك ضرورة للخوض في تفاصيل هذه المسألة المعقدة، إذ إنها معروفة تماماً لكل الموجودين في هذه القاعة.

ومن البديهي أننا نحتاج إلى المزيد من التغيير في مواقفنا إذا ما أردنا حقيقة أن نتوصل إلى نقطة التقاء في وجهـــات النظر. وفي ضوء نتيجة هذه المناقشات، سيتعين علينا أن نرى ما هي أفضل الطرق لمتابعة عملنا خلال الفترة الأخيرة من دورة هذا العام. ولا بد لنا بلا ريب أن نخرج من هذه الدائرة المفرغة، وأن نبتعد عن المناقشات الإجرائية العقيمة وأن نواجه بوضوح مسؤوليتنا عن تحقيق طموحاتنا وهي تنفيذ المهام التي حددناها بأنفسنا تنفيذا موضوعيا باعتماد جدول أعمال لدورة هذا العام.

وثانيـــاً، ينـــبغي لنا ونحن نبذل الجهود لكسر حالة الجمود المتواصل، ألا نخشى البحث عن سبل جديدة ومبتكرة كي نبدأ في النهاية القيام بأعمال مجدية. وفي هذا الصدد، أقترح أن نتناول مجددا – بمعزل عن مناقشة ما يسمى "المسائل الأربعة" – بنوداً أخرى مدرجة على جدول أعمالنا. وبهذا الشأن، أعتقد أنه يجدر إعادة النظر في البـــند ٥ مـــن جدول أعمالنا ("أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة؛ والأســـلحة الإشعاعية"). فقد أُهملت مسألة الأسلحة الإشعاعية لفترة طويلة. لكن التهديدات الإرهابية الجديدة، وعلى الأخص، التقارير الإخبارية الأخيرة عن الجهود التي يقوم بها الإرهابيون لصنع "قنابل قذرة" تبرهن على أن هذه المسألة هي قضية الساعة.

ويمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يثبت عند تناوله لهذه المسألة – وأكرر بمعزل عن مسألة توصلنا إلى اتفاق بخصوص برنامج عمل بشأن "البنود الأربعة" – أنه قادر على مواجهة أي مخاطر جديدة في الوقت المناسب. ولكي نضطلع بمسؤوليتنا المشتركة، ينبغي لنا، ونحن نعيد النظر في مسألة الأسلحة الإشعاعية، أن نبدأ صفحة جديدة وأن نتجـــنب العودة إلى اتباع أساليب مكررة ومستهلكة، مما يؤدي إلى خلق حواجز جديدة تحول دون تناول هذه المســـألة في المناقشـــات الموضـــوعية. وســـأبدأ عملية التشاور بشأن كيفية التقدم إلى الأمام في مسألة الأسلحة الإشـــعاعية. وأعتزم عقد مشاورات غير رسمية مفتوحة بشأن تلك المسألة في مرحلة لاحقة. وغني عن البيان إنني أُرحب أيضاً بأي اقتراحات لإجراء مناقشات جدية وبنّاءة حول مواضيع أخرى.

وثالـــثاً، ينبغي لنا عموما أن نواصل البحث عن نقطة التقاء في وجهات النظر بشأن بنود جدول أعمالنا وطريقة تناولها. وتحقيقاً لهذا الغرض، فإنني أبحث أيضاً إمكانية عقد مشاورات غير رسمية أو خاصة مفتوحة.

كمـــا ينبغي لنا أن نواصل تقديم الدعم لعمل المنسقين الخاصين الثلاثة. وأعتزم البقاء على اتصال وثيق بالسفير تشونغ، والسفير كارایاواسام والسفير تانشيف. وأود أن أؤكد لكم بأنني أعلق أهمية كبيرة على عملكم وعلى دعمكم الكامل للرئاسة.

وأُناشد جميع الوفود أن تستغل جلساتنا العامة بطريقة أفضل، وأعتقد أن جلستنا اليوم كانت بحق مثالاً يُحتذى. وإنني مهتم بصفة خاصة بإجراء تبادل مباشر في الآراء مع الأفرقة وسيكون من دواعي سروري أن أقبل دعوات الالـــتقاء بهم. وتشجعني التجربة الإيجابية، التي خضناها هذا العام بصدد تبادل الآراء غير الرسمي الذي شاركنا فيه جميعاً، عـــلى مواصلة اتباع هذا النهج عند الاقتضاء. وسأواصل ممارسة عقد المشاورات الثنائية، التي اتبعها من سلفوني لكني لن أسعى لتجاوز العدد القياسي للقاءات الثنائية البالغ ٤٦ لقاءً التي عقدها السفير دي لا فورتيل.

وبهذا أختتم ملاحظاتي الاستهلالية. وأود الآن أن أفتتح قائمة المتحدثين، وأُعطي الكلمة إلى السفير فوتو-برناليس.

السيد فوتو - برناليس (بيرو) (الكلمة مترجمة عن الإسبانية): السيد الرئيس، أود قبل كل شيء أن أُعـــرب عن أخلص أمنياتي لكم بالنجاح في تولي منصب الرئاسة التي باشرتم مهامها هذا الأسبوع. كما أود أن أُعرب عن تقدير وفدي للأعمال الجديرة بالثناء التي قام بها سلفك في هذا المنصب، السيد دي لا فورتيل، سفير فرنسا، وكذلك جميع الرؤساء الآخرين الذين تبوأوا هذا المنصب قبلكم هذا العام.

وإنـــه لمن دواعي سروري أن أحيط مؤتمر نزع السلاح علماً بأن وزراء الخارجية والدفاع لبلدان جماعة الأنديز قد وقّعوا في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ في عاصمة بيرو، على وثيقة معنونة "التزام ليما"، التي أقرت ميثاق الأنديز من أجل السلام والأمن ومن أجل الحد من الإنفاق على الدفاع الخارجي وضبطه.

وقد انبثق هذا الصك عن مبادرة أطلقتها بيرو لخفض نفقات الدفاع في المنطقة وهو صك يعكس الإرادة السياسية لهذه البلدان التي جعلت جماعة الأنديز، وهي إكوادور وبوليفيا وبيرو وفنزويلا وكولومبيا، تمنح الأولوية للاستثمار في المجالات الاجتماعية ولمكافحة الفقر وتأكيد أهمية توطيد السلم والاستقرار كدعامة لتعزيز الصداقة والتفاهم والتعاون المتبادل.

ويعتمد ميثاق الأنديز على مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الدول الأمريكية ويوافق على الالتزامات التالية لبلدان المنطقة دون الإقليمية:

- الالـــتزام بوضع سياسة أمنية لجماعة الأنديز، وتحقيقا لهذا الغرض، ستنشئ بلدان هذه الجماعة فريقاً رفيع المستوى يُعنى بالأمن وببناء الثقة؛

- الالـــتزام بإنشاء منطقة سلام تشمل بلدان جماعة الأنديز، ويعترف بها المجتمع الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة والجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية؛

- الالتزام بمكافحة الإرهاب والجريمة عبر الوطنية بالعمل الوطني وباتخاذ المزيد من التدابير المتضافرة؛ وأخيراً،

- التزامات شتى بالحد من نفقات الدفاع الخارجي، ومراقبة الأسلحة التقليدية وضمان الشفافية في طريقة توريدها وشرائها؛

- الالتزام بالعمل من أجل تطبيق إعلان أمريكا اللاتينية منطقة خالية من القذائف جو - جو التي تتجاوز المدى البصري ومن القذائف الاستراتيجية المتوسطة والطويلة المدى؛

- الالتزامات بتعزيز حظر الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وبجعل الحظر ملزماً قانونياً وسياسياً لجميع بلدان الأنديز؛

- الالتزامات بالقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات وغيرها من المواد ذات الصلة، وتحقيقاً لهذا الغرض ينبغي وضع خطة للعمل والمتابعة تشمل مشاريع محددة للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، يُنشأ لأجلها فريق عامل أنديزي مخصص؛

- الالتزامات بالتخلص بالإزالة التامة للألغام البرية المضادة للأفراد الموجودة في منطقة الأنديز، تحقيقاً للأهداف الإنسانية وللأحكام الواردة في اتفاقية أوتاوا للألغام المضادة للأفراد؛

- الالتزامات بتوسيع نطاق تدابير بناء الثقة وتعزيزها.

ويناشد التزام ليما المجتمع الدولي والحكومات وجميع البلدان الصديقة أن تنضم طوعاً إلى ميثاق الأنديز وعلى نحو ملزم أخلاقياً. ولقد كُلفت حكومة بيرو بأن تتلقى صكوك انضمام المجتمع الدولي لهذا الالتزام، وتتولى إبلاغ الحكومات الأخرى في جماعة الإنديز بهذه الصكوك.

والتزام ليما وميثاق الأنديز الذي يشكل جزءاً منه، يمثلان حدثاً تاريخياً جديداً لأمم جماعة الأنديز. فبلادنا لا تعتبر الالتزامات الواردة في هذا الصك التزامات أساسية لجهودنا الرامية نحو تعزيز التكامل الإقليمي فحسب، بل إننا مقتنعون أيضاً بأنها تشكل مساهمة في الجهود العالمية التي تسعى إلى نزع السلاح والحد من التسلح. وبناء على ذلك، طلبنا إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، السيد السفير سيرجي أوردزونيكيدزي، أن يتخذ الترتيبات اللازمة لتعميم نص التزام ليما كوثيقة رسمية من الوثائق هذا المؤتمر.

وفي الختام، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأؤكد مجدداً على أن بلادي تلتزم كل الالتزام، إضافة إلى التزامها بهذه المبادرات الإقليمية المحددة، بالجهود المبذولة على الصعيد العالمي وكذلك على صعيد نصف كرتنا الأرضية من أجل تحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار والحد من التسلح.

وبيرو طرف في جميع الاتفاقات الدولية الهامة في هذا المضمار. أما على صعيد نصف الكرة الأرضية، فقد قدمت الحكومة مؤخراً إلى برلمان الجمهورية نص اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الشفافية في احتياز الأسلحة التقليدية لعام ١٩٩٩، على أمل أن يجري التصديق عليها قريباً وأن تدخل حيز النفاذ في أسرع وقت ممكن.

وإضافة إلى ذلك، فقد تفاوضنا وأبرمنا جميع الاتفاقات الثنائية ذات الصلة التي انبثقت عن المعاهدات المتعددة الأطراف. ومن أهم الإنجازات الحديثة الأخرى التي أود التأكيد عليها دخول البروتوكول الإضافي الملحق

بالاتفـــاق الذي وقعته بلادي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية حيز النفاذ منذ سنة تقريباً وتصديقها مؤخرا على الاتفـــاق الذي أبرمته مع اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بشأن تنفيذ الأنشطة المتعلقة بمرافق نظام المراقبة الدولي الذي وضعته هذه الاتفاقية.

وقد شجعت بيرو بقوة المبادرات ذات النطاق الثنائي والمتعدد الأطراف على السواء التي تدعو إلى الحد مـــن نفقات التسلح في أمريكا اللاتينية. وفي عام ٢٠٠١ وضعت حكومتي، صيغة اقتراح بوقف احتياز الأسلحة الهجومية في منطقة أمريكا الجنوبية، لقي ترحيباً من جانب منظمة الدول الأمريكية.

أمـــا على الصعيد الثنائي، فلعلني أسترعي انتباهكم للاتفاق الذي توصلت إليه حكومتا بيرو وشيلي في العام المنصرم وأنشئت بموجبه اللجنة المشتركة بين بيرو وشيلي من أجل الأمن والدفاع. وهذه اللجنة التي شكلت لـــتكون محفـــلاً ثنائياً تتحاور فيه المؤسسات بغرض تعزيز تدابير بناء الثقة والتعاون المتبادل في مجال الدفاع، قد اجـــتمعت بالفعل مرتين لتنظر في جدول أعمالها، الذي يشمل، ضمن بنود أخرى، الأمن الإقليمي والتهديدات الجديدة في نصف الكرة الأرضية، والمنهجية الموحدة لحساب نفقات كلا البلدين في مجال الدفاع واقتراح حكومة بيرو الحد من الإنفاق على الدفاع.

الســـيد الرئيس، لا يسع بيرو إلا أن تعرب عن أسفها لحالة الجمود التي يشهدها حالياً المؤتمر وتأمل أن يتمكن المؤتمر بقيادتكم من تحقيق تقدم ملموس استناداً إلى الافتراضات والأفكار والاقتراحات التي تضمنها بيانكم الذي أدليتم به هذا الصباح لدى توليكم مهامكم كرئيس لهذا المؤتمر. وتحقيقا لهذا الغرض، يسعدني أن أنقل إليكم تعهد حكومتي ووفدي بأن تتعاون معكم كل التعاون في كافة ما تبذلونه من جهود.

الرئيس: أشكر ممثل بيرو على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. والمتحدث الثاني على قائمتي هي السيدة ماري ويلان، سفيرة آيرلندا.

السيدة ويلان (آيرلندا): السيد الرئيس،لما كانت هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة خلال فترة رئاستكم لمؤتمر نزع السلاح، فلتسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم هذا المنصب. وأود، أيضاً أن أوجه شكري وتقديري لأسلافكم في رئاسة المؤتمر لهذا العام، وكان آخرهم السيد دي لا فورتيل، سفير فرنسا، لما بذلوه من جهود.

إنني إذ أتحدث اليوم بالنيابة عن البرازيل وجنوب أفريقيا والسويد ومصر والمكسيك ونيوزيلندا وآيرلندا، أود أن أؤكد لكم أن بلدان ائتلاف برنامج العمل الجديد لا تزال ملتزمة بمتابعة مبادرتها التي تستهدف تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية وبأنها ستواصل القيام بذلك في جميع المحافل الملائمة. وهذا هو السبب الذي دعى ائتلاف برنامج العمل الجديد إلى تقديم ورقة تعبر عن موقفهم إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥، في دورتها المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠٠٢. ونود أن نقدم هذه الورقة أيضاً إلى مؤتمر نزع السلاح، وقد طلبت إلى الأمانة أن تعممها كوثيقة رسمية من وثائق هذا المؤتمر.

وإن بـــلدان ائـــتلاف برنامج العمل الجديد تعبر مجدداً عن شعورها بالإحباط إزاء عدم تنفيذ الخطوات الـــثلاث عشـــرة نحو نزع السلاح النووي، التي اتفق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٥. أما الخطوة الرابعة فتحث هذا المؤتمر على إنشاء هيئة فرعية لنزع السلاح النووي.

وتدعـــو الخطـــوة الثالـــثة إلى التوصل في مؤتمر نزع السلاح إلى اتفاق بشأن برنامج عمل يتضمن البدء الفوري في إجراء مفاوضات لإبرام معاهدة غير تمييزية متعددة الأطراف يمكن التحقق منها دولياً وفعلياً لحظر إنتاج المواد الإنشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية أخذ في الاعتبار أهداف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية على السواء.

ويقع على هذا المؤتمر الدور الرئيسي في التفاوض للتوصل إلى اتفاق متعدد لأطراف أو اتفاقات متعددة الأطراف، حسب الاقتضاء، بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي من جميع جوانبه. وتعتقد بلدان برنامج العمل الجديد أنه ينبغي على المؤتمر أن ينتهي من بحث واستيفاء الولاية الواردة في مقرره المؤرخ ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٢ وأن ينشئ هيئة فرعية في أقرب وقت ممكن.

وتشعر بلدان برنامج العمل الجديد بالقلق لأن المؤتمر لـــم يبدأ في تناول الالتزامات التي فرضها عليه مؤتمر اســـتعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠. وغالبية الوفود ترغب في أن يبدأ هذا المحفل العمل وأن ينشئ هيئة فرعية لنزع الســـلاح النووي. لهذا نطلب إلى الأطراف المسؤولة أن تبدي المرونة اللازمة لكي يتمكن هذا المؤتمر من اعتماد برنامج عمل، ومباشرة العمل بشأن هذه المسائل الهامة.

ونحن نلاحظ الاتفاق الهام الذي توصلت إليه الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في معاهدة موسكو بخفض عدد الأسلحة النووية التي جرى نشرها ووضعها في حالة تأهب. غير أن البلدان الأطراف في ائتلاف برنامج العمل الجديد تعتقد أن هذه الاتفاقات لا يمكن أن تكون بديلاً عن إجراء تخفيضات لا رجعة فيها في الأسلحة النووية التي أخذت جميع الدول الحائزة على الأسلحة النووية على عاتقها القيام بها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠. وإضافة إلى ذلك، فإن إجمالي أعداد الأسلحة النووية التي جرى نشرها وتكديسها لا يزال في حدود الآلاف، مما يجعل إمكانية استخدام الأسلحة النووية احتمالاً قائماً.

وتعـــتقد بلدان برنامج العمل الجديد أن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ دون إبطـــاء ودون شروط مسبقة هو أمر أساسي. وحتى يتحقق ذلك، من الضروري دعم ومواصلة وقف التفجيرات التجريـــبية للأســـلحة الـــنووية أو أي تفجيرات نووية أخرى. ويجب التقيد التام بمقاصد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأهدافها وأحكامها.

وتـــود بلدان برنامج العمل الجديد أن تؤكد مجدداً على الأهمية التي توليها للطابع العالمي لمعاهدة عدم الانتشار. وتعرب عن قلقها البالغ لأن هذه الدول الثلاث التي تقوم بتشغيل مرافق نووية غير خاضعة للضمانات لا تزال تحتفظ بخيار الأسلحة النووية. وتكرر طلبها إلى هذه الدول بأن تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار دون إبطاء ودون شروط.

ولا تزال بعض الدول تولي أهمية قصوى لدور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية والدفاعية. وثمة مؤشرات تـــدل على استحداث أجيال جديدة من الأسلحة النووية. وتعتقد بلدان برنامج العمل الجديد أن عمليات الاستحداث هذه تتعارض مع التعهد الصريح الذي قطعته الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتخلص من ترساناتها النووية.

وتؤكد هذه البلدان على ضرورة أن تحصل جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة مـــنع الانتشـــار مـــن البلدان الحائزة للأسلحة النووية على ضمانات أمنية ملزمة قانوناً متفق عليها اتفاقاً متعدد

الأطراف. وريثما يتم التوصل إلى اتفاق بشأن هذه الضمانات، يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تحترم احتراما تاماً الالتزامات القائمة في هذا الصدد.

وتعـــود البلدان الأطراف في ائتلاف جدول الأعمال الجديد إلى تأكيد رأيها بأن افتراض أن يحق للدول الحائـــزة للأســـلحة النووية امتلاك الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى يتعارض مع سلامة نظام عدم الانتشار ودوامه، ويتعارض كذلك مع الهدف الأوسع نطاقاً وهو الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وتعتقد هذه البلدان أنـــه ينبغي لهذا المؤتمر أن يضطلع بمسؤولياته، ولا سيما في ما يتعلق بنزع السلاح النووي، وذلك بالموافقة على برنامج العمل والشروع في مفاوضات موضوعية بهدف تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

الرئيس: أشكر ممثلة آيرلندا على بيانها وعلى العبارات الرقيقة التي وجهتها إلى الرئاسة، وأعطي الكلمة إلى السفير راكيش سود، ممثل الهند.

السيد سود (الهند): السيد الرئيس، دعوني أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أؤكد لكم أيضا تعاون وفدي الكامل معكم في المهمة العظيمة التي تنتظركم. الواقع أن مؤتمرنا قد شهد هذا العام مساهمات فعالة من أسلافك الموقرين من مصر وإثيوبيا وفرنسا وفنلندا، ويستحق كل منهم خالص تقديرنا. ولقد بدأنـــا نفتقد وجود بعض الزملاء الفصحاء بيننا، مثل السيد ليلوك سفير استراليا، والسيد سيشيرو نيبورو، سفير اليابـــان ، والسيد منير أكرم سفير باكستان. وأود أيضاً أن أرحب بجميع الزملاء الموقرين الذين انضموا إلينا في الأشهر الأخيرة. وهم، بالإضافة إليكم، سيدي الرئيس، السيد سميث سفير استراليا، والسيد بيتريتش سفير النمسا، والسيد زانتشيف سفير بلغاريا، والسيد إينوغوتشي سفير اليابان. يحدونا الأمل أن تساعد الأفكار والنهج الجديدة التي تأتون بها أنتم والزملاء الآخرون إلى هذا المؤتمر على الخروج من المأزق الحالي.

لقد شهدنا في الأسابيع والأشهر الأخيرة إعادة وضع لجدول الأعمال الأمني العالمي. ففي وقت سابق من هذا العام، على وجه التحديد في حزيران/يونيه، انتهت من الوجود معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة لـــلقذائف التســـيارية، التي وصفتها دول كثيرة منذ أمد طويل بأنها "حجر الزاوية للاستقرار الاستراتيجي". وفي الشهر الماضي، رحَّب قادة بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي بالقائد الروسي،الرئيس بوتين، في المجلس المشترك بين الناتو وروسيا الذي أنشئ مؤخراً. وقبل ذلك بأيام، وقَّع رئيسا الولايات المتحدة وروسيا على معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. وتبين الدقائق اللغوية للتعاريف والدقة والايجاز اللذين صيغت بهما نص المعاهدة في صفحتين ونصف، بالمقارنة مع معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (ستارت الأولى) الموقعة في عام ١٩٩١ التي جاء نصها في ٧٠٠ صفحة، الشوط الذي قُطع خلال عقد واحد لا أكثر. وفي وقت سابق من هذا العـــام، قـــدَّم تقريـــر الولايات المتحدة عن استعراض الوضع النووي لمحة مثيرة للقلق عن مفاهيم وأدوار جديدة للأســـلحة الـــنووية في عالم ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر. وفي العام الماضي، نبَّهت الخطابات التي تحتوي على مادة الأنثراكس والمرسلة بواسطة البريد العالم إلى خطر الإرهاب البيولوجي، وفي الوقت نفسه أدى التباين الشديد في وجهات نظر الوفود المشاركة في مؤتمر استعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية إلى تعليقه لسنة واحدة. وقد احتجت منظمة حلف شمال الأطلسي بالمادة ٥ من ذلك الميثاق لأسباب لـــم يكن يتصورها أحد مطلقاً عند صياغة ذلك الميثاق. ولن يستطيع أي شخص يعود اليوم إلى موطنه على كوكب الأرض من رحلة قام بها إلى الفضاء الخارجي دامت ١٥ سنة التعرف إلى هذا العالم!

لقد بدأت فترة ما بعد الحرب الباردة في عام ١٩٨٩ بسقوط جدار برلين. وكنا آنذاك في طور التأقلم مع تعقيـــدات هـــذه الحقبة الجديدة، ولكننا قبل أن نتمكن حتى من إيجاد عبارة أفضل تكون أكثر إثارة وأسمى من التسميات المعتادة لنطلقها على هذه الحقبة، أسدل الستار على فترة ما بعد الحرب الباردة في ١١ أيلول/سبتمبر من العام الماضي، بصور لا تمحى من الذاكرة عن سقوط بنيان آخر، هو هذه المرة برجا مركز التجارة العالمي ، وساق زخم هذا الحدث بحد ذاته العالم إلى فترة ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر. وإذا وصفنا فترة ما بعد الحرب الباردة بأنها فترة تفوقت فيها الولايات المتحدة تفوقاً لـــم يشهد تاريخ البشرية مثيلا له ، فإن فترة ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر تعكـــس اليوم إحساس الولايات المتحدة بالضعف الشديد أمام التهديدات غير المتناظرة. وقد كان لترابط العالم بشـــبكة الاتصالات أن جعل هذه التهديدات مجهولة المصدر لا يمكن التنبؤ بها وسريعة. وأدت العولمة إلى تعاظم خطر الإرهاب، الذي اقترن بازدياد مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وثمة دليل آخر على تغير طريقة التفكير في عالم ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر هو انتقال السلطة من حكومة إلى فرد أو جماعة عبر وطنية. فالإرهاب العالمي قد أدى إلى خصخصة الحرب. ولم تعد الصراعات تنشأ بالضرورة بين الدول صاحبة السيادة. ولم يعد ضحايا هذه الصراعات هم المقاتلون، إنما أصبحوا، أكثر فأكثر، من المتفرجين والمدنيين الأبرياء. فكيف لنا أن نمنع حدوث هذه الصراعات؟ وهل يمكننا ردع الأطراف الفاعلة من غير الدول، فإن لـــم يكن ذلك في مقدورنا ، فهل نستطيع عندئذ أن نتصدى بنجاح لهذا التهديد؟

وخلال القرن الماضي، كان السبب في اندلاع الصراعين الرئيسيين، اللذين اتسما ببعد عالمي، دفاعاً عن الســـلم والأمن العالميين، هو القضاء على الفاشية والشيوعية. وقد ارتكزت تحديات هاتين النظريتين إلى حركات إيديولوجية. فهل يمثل الإرهاب العالمي إيديولوجية؛ وهل يدافع عن شعب؟ الرد على السؤال هو لا إذ إن الإرهاب في حـــد ذاته، يشكل تهديداً لشرعية السيادة. ويؤمن كل من يرتكب عملا إرهابيا عالميا بعدم وجود أبرياء من منطـــلق عدالة قضية تبرر التضحية بالحياة والفوز بالشهادة. وهذا النهج يولي ظهره للقرون الخمسة الأخيرة من الحضارة والتطور السياسي. ولقد أعلن منذ زمن طويل، أن بث مشاعر الخوف واستخدام العنف والاعتداء على الأبـــرياء وسائل غير مشروعة لتحقيق الأهداف السياسية؛ كما أن مثل هذه الأعمال اعتبرت، منذ مدة طويلة، أعمـــالاً غير مشروعة في قواعد السلوك بين الدول بل وتعتبر كذلك اليوم حتى في الصراعات بين الدول. وتلك الأعمال تشكل مضمون تعريف "الإرهاب" ولا يمكن التذرع بقضية أو إيديولوجية أو دين كمبرر لارتكابها.

لقـــد قدمت لنا معاهدة ويستفاليا مفهوم سيادة الدولة منذ أكثر من ثلاثة قرون مضت. وعرَّف هذا المفهوم بـــدوره مـــن جديد "التهديد" و"الحرب" وتطورت قوانين الحرب والقانون الإنساني الدولي تبعاً لذلك. وسعى المجتمع الـــدولي، وقـــد صـــدمته فظائع الحرب العالمية الثانية، إلى تعديل مفهوم السيادة في ميثاق الأمم المتحدة بعبارة "الأمن الجماعي"، لكن التجربة لـــم تدم طويلاً، لأن العالم الثنائي القطب والحرب الباردة أوقفت عجلة التاريخ. ومع انتهاء الحرب الباردة، تصور البعض وهم يحسون بنشوة الانتصار، أن هذا هو نهاية التاريخ. غير أن التأبين كان سابقاً لأوانه. فمـــن الواضح أن التاريخ قد عاد مصحوباً بتجدد العنف والتهديد الموجه للجميع. ويتخذ الإرهاب العالمي ملاذاً لـــه وفي أماكن ومناطق تكون فيها السيادة ضعيفة وغير موجودة وفي دول لا تستطيع بسط سيادتها وأخرى تسير على غير هدى. ومن هذا المنطلق، يشن الإرهاب العالمي حملته مستفيداً مما تتيحه العولمة من تطور تكنولوجي.

وإذا تعـــذر ردع الجهـــات الفاعلة والجماعات عبر الوطنية من غير الدول، عندئذ، قد تضحى التدابير الوقائية خياراً للدفاع عن السيادة والحفاظ على الأمن والاستقرار. ومن الضروري إنقاذ إعادة بناء الدول التي لا تستطيع بسط سيادتها في عالم متعولم للحؤول دون تقهقرها إلى وضع بائس مظلم. وهذه التدابير لا تمس السيادة إذ إن هذه الدول، لـــم تعد قادرة على الاضطلاع بمسؤولياتها وبالتالي فإن سيادتها قد تقوضت بالفعل.

وكي تكون هذه التدابير الوقائية مجدية، لا بد من استخدام القوة استخداما حكيما ومشروعا في آن معاً. ولإضـــفاء المشروعية على تدابير من هذا القبيل، لا بد من اتباع تقليد سيادة القانون وتعددية الأقطاب. وبحكم التعريف لا يمكن أن تكون أي حرب اليوم حرباً مطلقة، فالمقصود منها في التحليل الأخير هو صون الحياة والمجتمع والحفـــاظ على سيادة القانون الذي يمثله مجتمع الدولة ذات السيادة. ولكنه كلما ازدادت المشروعية والحصافة، تزايد توفر الوسائل والسلطة اللازمة للوقاية.

والعمـــل الجمـــاعي يقتضي التعاون بين الدول. وتصبح الدول صاحبة السيادة القوية حلفاء طبيعيين في الحرب ضد الإرهاب العالمي، لأنها تحس بالتهديد بصورة مباشرة وبالحدس. وتستطيع الدول القوية ذات السيادة أن تشـــكل ائـــتلافاً قوياً. وقد تكون التعددية في الطبيعة حقيقة واقعة، أما التعددية في المجتمع فهي إنجاز يرتبط بالحضـــارة. وبـــات من الضروري، في عالم يتسع فيه نطاق الاعتماد والترابط بين الدول وداخلها، الدفاع عن التعددية وتكريسها، تماماً مثلما هو ضروري الدفاع عن الحرية وتعزيزها. بيد أن إرساء دعائم واحدة على حساب الأخـــرى من شأنه أن يولد التعصب والعنف وعدم الاستقرار والفوضى. والعمل مجدداً على حل هذه المعادلات الأساسية يتطلب الحوار والتفاوض والقوانين والمعاهدات، وأخيرا، ضمان الامتثال.

وهـــذا يعـــود بي إلى مؤتمر نزع السلاح، الذي ظل مشاهداً سلبياً لهذه الأحداث الخطيرة التي وقعت في الأشهر الأخـــيرة. فـــإذا كـــنا نصون سيادة القانون، يتعين بالتالي تعزيز تعددية الأطراف. لكن مؤتمر نزع السلاح، وهو المحفل التفاوضي المتعدد الأطرف الوحيد في ميدان نزع السلاح، قد توقف عن أداء مهامه. ولدينا جدول أعمال وثيق الصلة بما يحـــدث. وينـــبغي أن يحثنا التهديد المحتمل من جانب إرهابي عالمي، الذي يتخذ من المرض القاتل أو من "النبيطة النووية المصنوعة ارتجالياً" (وهو تعبير أفضل من "القنبلة القذرة") سلاحا لـــه، على التركيز على المهام المسندة إلينا.

ولمدة طويلة جداً اقتصرنا في محادثاتنا على المحادثات. وكي نتفق على برنامج عمل ليس من الضروري من أن نـــنخرط، كما كنا نحاول، في مناقشات مستفيضة عن الإصلاحات الإجرائية. كما أن تعيين منسقين خاصين بشأن بنود جدول الأعمال، وفقاً لما نصت عليه الفقرة ٥(د) من الوثيقة CD/1036، ليس هو الحل. فما نحتاج إليه هو إدراك التهديد الجماعي الذي نواجهه وشحذ للإرادة السياسية اللازمة لمواجهته. فنحن مثل فريق من السباحين لـــم يشترك مطلقاً في سباق. نقف على حمام السباحة لنناقش الأساليب التكتيكية والاستنتاجات ولا نجاسر على القفز في الماء ولكن ما أن تقوم بذلك نبدأ العوم فهذا هو كل ما يستطيع المرء القيام به في حمام السباحة!

واقتراح أموريم الوارد في الوثيقة CD/1624 هو جهد في هذا الاتجاه ونتيجة لساعات طوال من مداولات صبورة أجراها زملاء موقرون كثيرون. ولم تقربنا المناقشات التالية على ما يبدو من الخروج من المأزق في ما يتعلق ببرنامج العمل. ويعتقد وفدي أن موقفنا المفضل يرد في الوثيقتين CD/1570 وCD/1571، وهو موقف يدعو إلى "إجـــراء مفاوضات لوضع برنامج مرحلي لإزالة الأسلحة النووية إزالة تامة ضمن إطار زمني محدد، بما في ذلك

وضع اتفاقية للأسلحة النووية". ونحن نؤيد أيضاً موقف مجموعة الـ ٢١ بشأن إنشاء لجنة مخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وقد أبدينا منذ عام ١٩٩٨ استعدادنا للمشاركة في مفاوضات تفضي إلى وضع معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف يمكن التحقق منها دولياً وبفعالية، تحظر إنتاج المواد الإنشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. ومع ذلك فقد أظهرنا المرونة في موقفنا، ودعوني، اليوم، أؤكد مجدداً استعدادنا لقبول الوثيقة CD/1624، لعل ذلك يمكن المؤتمر من اعتماد برنامج عمله.

لقد أنشئ مؤتمر نزع السلاح وقتا من الزمن، وجاء ذلك نتيجة توقع أن معاهدات نزع السلاح التي تبرم في المستقبل لا بد أن تنبثق عن مفاوضات متعددة الأطراف كي تحظى بالشرعية التي توفرها الإرادة الجماعية. وقد أثبت هذا المحفل جدواه في الماضي، ويستطيع بلا ريب أن يثبت مصداقيته من جديد، شريطة ألا نقوضها نحن أعضائه. كذلك فإن تدابير نزع السلاح الأحادية والثنائية موضع ترحيب بالتأكيد. لكن السلام العالمي يقتضي كفالة الأمن المشروع للجميع، بموجب صكوك ملزمة قانوناً يجري التفاوض بشأنها في محافل متعددة الأطراف ويمكنها أن تقدم الضمانات المتعلقة بالتحقق وعدم القابلية للنقض والامتثال والعالمية.

ومهمتنا هنا تتمثل في ضمان احترام سيادة القانون وهذا هو المحفل الذي نضع فيه قانون المعاهدات من هذا القبيل، على أساس المساواة والحوار وتوافق الآراء والمنفعة المتبادلة.

وفي نهاية الحرب الباردة ظهر افتراضان، الأول هو انتهاء التاريخ، ورأينا بوضوح أن الأمر لم يكن كذلك، والثاني هو "صدام الحضارات"، بعواقبها المأساوية ويجب بالتالي دحضها. والسبيل إلى تفنيد هذا الافتراض هو سيادة القانون بمساندة شرعية تعددية الأطراف. ولذلك لم يعد بإمكان هذا المؤتمر أن يظل مراقباً سلبياً للمناخ الأمني المتغير. فهو يستطيع أن يؤدي دورا حيويا بهذا الشأن. وتقع علينا جميعنا، بل وعلى كل واحد منا، مسؤولية القيام بذلك.

وإنني واثق، سيدي الرئيس، بأن جهودكم ستمكننا من إحراز التقدم نحو تحقيق هذا الهدف.

الرئيس أشكر ممثل الهند على بيانه وكذلك على العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثلة اليابان الموقرة، السفيرة كونيكو إنوغوتشي.

السيدة إنوغوتشي (اليابان): السيد الرئيس، دعوني، أولاً أقدم لكم أحر التهاني لتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح في هذا المنعطف الحرج للغاية. وأود كذلك أن أعرب عن خالص تقديري لسلفكم السيد أوبير دي لا فورتيل سفير فرنسا، للجهود التي بذلها من أجل أن يسير هذا المؤتمر قدماً. إنكم تواجهون الآن تحدياً لم يتمكن أسلافكم لسنوات عديدة من التغلب عليه، بالرغم من مهاراتهم الدبلوماسية الفائقة والأعمال المضنية التي قاموا بها. فمشكلة التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل هي إحدى المشاكل التي يعتبرها المؤتمر بأكمله أمراً ملحاً. وأود أن أؤكد لكم دعم وتعاون وفدي الكاملين في جهودنا المشتركة لإنهاء حالة الجمود الذي ألم بهذا المؤتمر.

وأعرب كذلك عن تقديري الخاص للسيد سيرجي أوردزونيكيدزي، الأمين العام للمؤتمر، وللسيد إنريك رومان – موري، نائب الأمين العام، ولجميع أعضاء الأمانة القديرين الآخرين على ما يقدمونه من دعم ومساعدة فنية.

ويشرفني أن أتحدث للمرة الأولى في جلسة عامة لمؤتمر نزع السلاح. وبما أنني أنتمي إلى المجتمع الأكاديمي، أعتقد أن أجمل هدية تلقيتها منذ وصولي إلى جنيف هي ما لمسته من تشجيع وحماس من كل دبلوماسي مخضرم في هـــذه القاعة. كما أود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أعرب عن امتناني لجميع زملائي. فقد قمت بتدريس نظريتي الحـــرب والسلم أثناء عملي كأستاذة في العلاقات الدولية. أما الآن فإن مهمتي في جنيف هي أن أبذل كل ما في وسعي لإحداث أي تغيير مهما كان طفيفاً، في هذا العالم الحقيقي، تعزيزا للسلم والاستقرار.

ويغمـــرني دائماً شعور بالحزن لما تخلفه الحروب والأهوال من آلام بشرية فظيعة، فضلاً عن ما يتبعها من حـــالات عـــدم الاســـتقرار والمجاعات. ولا تزال هذه الأحداث تقع عالمياً، بل وتزداد خطورة في مناطق كثيرة. وصـــارت الصـــراعات الإقلـــيمية، تحديداً، أشد خطورة من أي وقت مضى، ليس بسبب انتشار أسلحة الدمار الشامل، مثل الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية فحسب، وإنما أيضاً بسبب انتشار التكنولوجيات المتصلة بهذه الأسلحة ووسائل إطلاقها، ومنها القذائف التسيارية.

وبـــات الإرهاب يشكل، أكثر فأكثر، تهديداً رئيسياً للأمن الدولي، وهذا ما بينته بوحشية هجمات ١١ أيـــلول/ســـبتمبر ٢٠٠١. فقد تمكن هذا العمل الإرهابي من إلحاق إصابات جسيمة باستخدام الشبكات الدولية واتباع استراتيجيات أكثر تعقيداً. وثمة خطر حقيقي من استخدام الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل، مثل الهجوم الذي وقع في أنفاق طوكيو في عام ١٩٩٥ باستخدام غاز السارين الذي أسفر عن مقتل ١٢ شخصاً وإصابة الآلاف.

ويجب على المجتمع الدولي أن يواجه مباشرة هذه التهديدات الوشيكة للسلم والأمن الدوليين. وأعتقد أن نزع السلاح والحد من التسلح هما أهم السبل لمواجهة هذه التهديدات، إذ إنهما يؤديان إلى تنظيم توافر الأسلحة والحـــد منه. والسبب الأساسي لنشوب أي حرب أو أي عمل إرهابي هو الكراهية، ولكن ليست جميع الضغائن تولـــد الأعمال العدائية والإرهابية. والعامل الرئيسي الذي يحدد ما إذا كانت هذه الكراهية تتحول تدريجياً إلى أعمـــال عدائية وإرهابية يكمن في توفر أسلحة كافية لأولئك الراغبين في اللجوء إلى العنف. ولهذا ينبغي لجميع الحكومات في القرن الحادي والعشرين أن تمنح مسألة نزع السلاح والحد من التسلح الأولوية القصوى.

وفي هـــذا السياق، يعتبر توقيع روسيا والولايات المتحدة الأخير على معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية بحق معلماً هاماً، ويحدونا الأمل في أن يكون بشيراً بقرن جديد من نزع السلاح. فهذه المعاهدة تدل على التعاون بين القوتين العظميين، وهو أمر لازم لمعالجة شتى القضايا الدولية، بما فيها قضية نزع السلاح في هذه الحقبة التالية للحرب الباردة.

وغني عن البيان أن آخرين، بمن فيهم البلدان النامية، هم أيضا جهات فاعلة هامة في مجال نزع السلاح. وأود هـــنا أن أشدد بوجه خاص على أن البلدان النامية هي التي تعاني أشد المعاناة اليوم من الحروب. لهذا فإن تكامل تدابير نزع السلاح مع تدابير التنمية الاقتصادية والاجتماعية من شأنه أن يعود على البلدان النامية بأكبر قدر من النفع.

ويمكنـــنا القول ببساطة، إن نزع السلاح هو لعبة ذات مسارين تنفذ من خلال وسائل متعددة الأطراف ووسائل أخرى قد تكون أحادية وثنائية وإقليمية وهلم جرا. وينبغي أن تكمل وتعزز إحداهما الأخرى. ومن المهم إيجاد أفضل مزيج من السياسات اللازمة لمواجهة قضايا محددة. ويحمل نزع السلاح المتعدد الأطراف، فمن أنماط

أخـــرى، معـــنى خاصاً على النحو المبين في القرار ٥٦/٢٤ راء الذي اعتمدته بتوافق الآراء الجمعية العامة للأمم المتحدة. فهذا القرار يؤكد، مجدداً، على أهمية التعاون المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار حفاظاً على السلم والأمن الدوليين، فضلاً عن المساهمة في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب. ولقد أتاح التقدم الذي أحرز في نزع السلاح الثنائي فرصة ذهبية لنزع السلاح المتعدد الأطراف، ولا سيما ضمن إطار عمل مؤتمر نزع السلاح.

ولذلك فإنني أعتقد كما ذكر في البيانيين اللذين أدلى بهما ممثلا النمسا والبرازيل الموقران الأسبوع الماضي، أن الوقت قد حان الآن كي ينتهز مؤتمر نزع السلاح هذه الفرصة ويستأنف أعماله. فقد تحدثت جميع الوفود أمام المؤتمر، على مدى الأعوام الماضية، عن مصالحها وأولوياتها. ولكي لا يذهب عناء جميع هذه السنوات سدىً، يجدر الآن بالوفود كافـــة أن تبدي أكبر قدر ممكن من المرونة اللازمة لاتخاذ خطوة جماعية نحو تحقيق أهداف نزع السلاح المشتركة. فإذا تمكن المؤتمر من اتخاذ قرار ببدء أعماله الموضوعية، فإنه بذلك يوجه رسالة جديدة بنزع سلاح إلى العالم بأسره.

وينـــبغي وضـــع برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح يحظى بتوافق الآراء، ويوازن بين جميع المواقف المتباينة لـــلدول الأعضاء. وما يسمى "صيغة أموريم"، وهي الوثيقة CD/1624، التي شكلت أساساً لمواصلة المشاورات المكثفة، تعد نهجاً متوازناً جداً. بيد أن دولاً أعضاء كثيرة تجادل بحجج مختلفة مفادها أن اقتراح أموريم ليس مرضياً لأنه لا يتوافق مع مواقفها. ولكنني أعتقد أنه ينبغي اعتباره حلا توفيقيا. كما أعتقد أن صيغة أموريم لا تمس المصالح الوطنية لأي بلد، بل إنهـــا توفر لكل بلد من البلدان الأعضاء فرصة كبيرة لحماية مصالحه الأمنية، حتى أثناء العمل الموضوعي. وقد سبق وأن أعربت اليابان عن تأييدها الكامل للوثيقة CD/1624، وظل على موقفها دون تغيير.

وبعـــد أن قـــلت قـــولي هـــذا، أجد من المهم أن نعمل، في مساعينا لتحقيق أي تقدم في أعمالنا، على استكشاف كل السبل الممكنة، ومنها الأفكار الخلاقة الجديدة. وربما يكون من الممكن إيجاد خيار أكثر جدوى، بتعديل صيغة أموريم تعديلاً طفيفاً في ضوء أحداث مؤتمر نزع السلاح الأخيرة، وهي ما يلي:

- في أيار/مايو ٢٠٠١، قدم وفد روسيا الوثيقة CD/1644. وهذا الاقتراح الشامل بنزع السلاح الـــنووي ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي يعد المرة الأولى التي قبلت فيها روسيا إنشاء لجنة مخصصة معنية بنزع السلاح النووي؛

- وفي شـــهر شباط/فبراير الحالي، أوضح سفير الولايات المتحدة سبب اعتقاد بلاده بأن "المناقشة الواسعة النطاق" تعتبر "النهج الوحيد الملائم "لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي "بعد أن أخفقت الدول الأعضاء في التوصل إلى اتفاق بشأن إطار عمل واقعي للتفاوض بشأن معاهدة متعددة الأطراف". ونوه بأنه محقاً إذ لا يمكن التوصل إلى نتائج متعددة الأطراف دون الانخراط في "عملية بحث مشتركة عن حلول عملية وفوائد متبادلة"، وهو قول يبدو لوفدي صحيح تماماً؛

- وإضافة إلى ذلك، شهدت الدول الأعضاء في هذا المحفل خلال فترة الأسابيع الخمسة منذ وصولي إلى جـــنيف، تطوراً أكثر أهمية. فقد ألمح سفير روسيا إلى استعداد بلاده إبداء مزيد من المرونة بشأن ولاية منع حدوث سابق تسلح في الفضاء الخارجي التي قدمت في العام الماضي في الوثيقة

CD/1644. كما قدمت الصين مؤخراً اقتراحاً جديداً بشأن برنامج العمل. وأجد هذا الاقتراح أكثر واقعية من موقف الصين السابق، لأنه يرتكز على الوثيقة CD/1624.

وبعد هذا التطور، ضاقت فجوة الاختلافات ومما كانت عليه قبل سنتين، وبالرغم من الثغرات الهامة المتبقية في ما يتعلق بمسألتين تتسمان بالصعوبة، هما نزع السلاح النووي ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تظهر معاً الإرادة السياسية اللازمة لملء هذه الثغرات. وأود أن أدعوهم جميعاً، حتى أولئك الذين يتشبثون بآرائهم حول هاتين المسألتين إلى العمل معاً كي نتوصل إلى حل توفيقي. وهذه الدول التي تساهم حق المساهمة في إعادة إحياء نزع السلاح المتعدد الأطراف ستحظى، بالتأكيد، ببالغ الاحترام والتقدير من جميع الدول الأعضاء. واليابان لن يدخر جهداً لتأييد أي تسوية يمكن أن تتوصل إليها الدول المعنية.

وإضافة إلى ذلك، فإن صوغ ولايات من شأنها ن تشكل الأساس لتوافق في الآراء يحتاج إلى عنصر رئيسي هو: الغموض البناء أي تمكين المؤتمر من التوصل إلى قرار هام بينما يرجئ الاتفاق بشأن التفاصيل الصعبة إلى مرحلة لاحقة تكون أشد تركيزاً. وذلك سيحث جميع الدول الأعضاء على أن تبدي أكبر قدر ممكن من المرونة والتسامح من أجل تحقيق الأهداف المشتركة. ويجب على جميع الوفود، ومنها وفدي، أن تسعى جاهدة لتقديم أفضل صيغة لغوية مقبولة لجميع الأطراف.

وبما أن المؤتمر أوشك على الانتهاء من دورته السنوية لهذا العام، أجد من المهم الإبقاء على الولايات التي قد يتفق عليها حتى الدورة القادمة.

لقد عممت، جنوب أفريقيا مؤخراً ورقة العمل التي أعدتها بشأن معاهدة المواد الانشطارية وهي تتسم بالموضوعية الشديدة. وترحب اليابان بهذه الجهود التي ترمي إلى الحفاظ على زخم مؤتمر نزع السلاح. وترى في الوقت ذاته أن من الممكن تنفيذ الأنشطة ذات الغرض التثقيفي والإعلامي تنفيذاً فعالاً خارج حدود هذا المؤتمر. وفي هذا السياق، تعرب اليابان عن بالغ تقديرها للجهود المتواصلة التي يبذلها وفد هولندا وللاجتماع الذي عقد في ٧ حزيران/يونيه، وشاركت فيه الوفود بمناقشة حية عقب إلقاء محاضرة إعلامية. واليابان، بوصفها جهة اشتركت مع أستراليا، في العام الماضي، في تنظيم حلقة عمل بشأن صوغ معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، تنظر في إمكانية اتخاذ المزيد من الخطوات خارج إطار مؤتمر نزع السلاح تحقيقاً للأغراض التثقيفية والإعلامية.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن نوجه اهتمامنا إلى الأجيال الشابة التي سيقع على عاتقها تولي المسؤولية عن العالم في المستقبل. وبوصفي أستاذة التقيت بالعديد من شباب الطلبة اليابانيين من الفتيان والفتيات وصغار البالغين. وقد أبدوا جميعا انشغالهم بالوضع العالمي الراهن لكنهم يعلقون في الوقت ذاته الآمال على أن يكون عالم الغد عالماً ينعم بالأمن ويخلو من مآسي الحروب والصراعات المسلحة. وأعتقد أن الشباب في جميع أنحاء العالم يتشاطرون الآمال والهموم نفسها، رغم أن همومهم، في بعض البلدان، قد تطغى على الكثير من آمالهم. وعندما تقرر الدول الأعضاء في هذا المؤتمر أن تعمل معاً، تستطيع عندئذ إحداث التغير والاستجابة لتطلعات الأجيال المقبلة. لهذا، دعونا نعمل معاً ونزرع الأمل في نفوس الأجيال القادمة.

الـــرئيس: أشـــكر ممثـــلة اليابان على بيانها وعلى العبارات الرقية التي وجهتها إلى الرئاسة. والمتحدث التالي على قائمتي هو ممثل الولايات المتحدة الموقر، السفير جافيتس.

الســـيد جافيتس (الولايـــات المتحدة الأمريكية): السيد الرئيس، أرحب بكم وأهنئكم على توليكـــم رئاسة هذا المحفل، وأعدكم بأن أدعمكم دعما مفعما بالحماس وأتمنى لكم النجاح في جهودكم كرئيس لمؤتمر نزع السلاح. كما أعرب عن تقديري لسلفكم، السفير دي لا فورتيل، ولأسلافه لما بذلوه من جهود هذا العام سعياً منهم لإحراز التقدم في أعمال مؤتمر نزع السلاح.

وقـــبل أن أبـــدأ ملاحظاتي، أود أن أبدي تعليقاً واحداً على البيانات التي أدلى بها كل من سفير آيرلندا وسفير الهند بصدد استعراض الوضع النووي الذي جرى مؤخراً في الولايات المتحدة. هذا الاستعراض ليس سياسة مـــتفق عـــليها، وإنمـــا هو استعراض دعا إلى تقليل الاعتماد على الأسلحة النووية وزيادة التركيز على الأسلحة التقليدية. وهذا مجرد توضيح، وإنني أقدر بالتأكيد الملاحظات التي أبداها كلا السفيرين.

وأنتقل الآن إلى فحوى بياني فأقول إنه كان لي شرف المشاركة يومي ٢٨ و٢٩ أيار/مايو في مؤتمر غير رسمي لمناقشة موضوع "الأمن المستقبلي في الفضاء: المقايضات التجارية والعسكرية ومقايضات الحد من التسلح". ولقـــد أجرى هذا اللقاء الهام للغاية في إنكلترا برعاية مركز دراسات منع الانتشار التابع لمعهد مونتري ومركز ماونت باتن التابع لجامعة ساوث هامبتون. وبما أنني اعتقد أن الملاحظات التي أبديتها خلال هذا المؤتمر غير الرسمي ربما تلقى اهتمام الزملاء هنا في جنيف، فقد طلبت توزيع البيان الذي أدليت به في ٢٩ أيار/مايو، كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

ولا أظـــن أن أحـــداً في هـــذه القاعة سيفاجأ إذا أكدت مجدداً الآن، كما فعلت يوم ٢٩ أيار/مايو أن الولايات المتحدة لا ترى ضرورة لإبرام اتفاقات جديدة بشأن الحد من التسلح في الفضاء الخارجي، وتعارض فكرة الـــتفاوض بشأن معاهدة جديدة للفضاء الخارجي. فنحن نعتقد أن النظام القائم المتعلق بالفضاء الخارجي كاف، والبيان الذي أدليت به في هذا المؤتمر يوضح أسباب هذا الاعتقاد.

وتـــدرك الولايـــات المتحدة أن لدى بعض الدول الأعضاء الأخرى آراء مختلفة بهذا الشأن. كما تدرك ضـــرورة توسيع نطاق عمل مؤتمر نزع السلاح بحيث يكفي لاستيعاب مختلف الأولويات والأهداف، وتأمل أن تـــتمكن الدول الأعضاء من الاتفاق على اتباع نهج يفضي إلى توافق في الآراء. وتواصل الولايات المتحدة، بهذه الروح، إبداء رغبتها في دعم إنشاء لجنة مخصصة تعنى بالفضاء الخارجي وتتولى إجراء مناقشات واسعة في الوقت الذي يواصل فيه المؤتمر مفاوضاته النشطة بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وبمـــا أن مناقشـــات الفضاء الخارجي هذه ستكون ذات طابع استكشافي، فإن الولايات المتحدة ليست مستعدة أن تحدد مسبقاً ما يمكن أن تتوصل إليه من نتائج خالصة في نهاية المطاف. ونحن لا نستطيع أن ندعم أي مشـــروع ولاية تسعى إلى توجيه عمل اللجنة المخصصة المقبلة نحو غاية أو نتيجة محددة، ولا يمكننا، بالتأكيد أن نقـــبل الـــرأي بأن تبدأ اللجنة المخصصة أعمالها بفكرة مسبقة وهي أنه سيكون من اللازم في وقت لاحق إجراء مفاوضات بشأن صك ملزمٍ قانوناً.

ويجب أن تكون المناقشات في اللجنة المخصصة حرة وصريحة، وشاملة وصادقة. ولكن الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح لم تتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الحاجة إلى اتخاذ المزيد من التدابير في ما يتعلق بالفضاء الخارجي، ولن تتمكن من ذلك ما لم تسفر المناقشات الواسعة عن اتفاق بشأن الاعتقادات والأهداف المشتركة.

ويتعين على رئيس اللجنة المخصصة القادمة التي ستعنى بالفضاء الخارجي أن يوجه اللجنة باعتدال وشفافية وإنصاف. وأعتقد أنه من الضروري النظر في آراء وتوصيات الولايات المتحدة ضمن إطار يشمل آراء وتعليقات الدول الأعضاء الأخرى. وعلى أية حال، هذه هي الطريقة التي يعمل بها المؤتمر.

ومن جهة أخرى، فإن الدول الأعضاء في المؤتمر لن تشارك، بكل بساطة، في جهود ترمي إلى تحقيق توافق في الآراء إذا كانت تعتقد أن هذا من شأنه المساس باحتياجاتها وأهدافها الأمنية الوطنية أو احتياجات وأهداف حلفائها وأصدقائها - حتى وإن زعم المنظرون أو المتحدثون باسم دول أخرى أن بعض الترتيبات التي يعتزمون اتخاذها ستعود بالنفع على البشرية. ومن الناحية العملية يتعين أن تشكل الاهتمامات المشتركة والمنافع المتبادلة الأساس لأي جهد مشترك. ولذلك سيكون من المنطقي أن يمنح رئيس اللجنة المخصصة المعنية بالفضاء الخارجي أولوية قصوى للأعمال الرامية إلى تحديد هذه العوامل.

وإنني لا أعرف ما إذا كان هذا الجهد سيكون مثمراً، ولكن دعونا نفترض ذلك. وقد لا تمثل المفاوضات بشأن المعاهدة النتيجة الأكثر رجحاناً. لذا يتعين على مقترحي بعض المعاهدات الجديدة أن يتحملوا عبء الإثبات الكبير، بما في ذلك أن يلتزموا بتقديم حجج مقنعة بأن هذه المعاهدة أو تلك ستزيد من الاستقرار وبأنه يمكن التوصل إلى أحكام فعالة بشأن الامتثال والتطبيق.

وفي المقابل، أجد أن من الأسهل تصور التوصل إلى توافق في الآراء بشأن اقتراح باتخاذ تدابير جديدة لبناء الثقة. فقد تقرر الدول الأعضاء مثلاً أن تعمل على اتخاذ تدابير من شأنها أن تزيد من تدفق المعلومات أو أن تعزز الانفتاح والشفافية بشأن الأنشطة التي تنفذ في الفضاء. وستكون هذه التدابير قيمة في حد ذاتها ولذاتها، وسيكون من شأنها الإثناء عن اتخاذ تدابير من المحتمل أن تزعزع الاستقرار أو أن تحقق عكس المراد منها.

إنني أقدم هذه التعليقات بروح عملية وتعاونية فنحن لا نعرف في الحقيقة إلى أين ستقودنا المناقشات الاستكشافية التي تجري في أي لجنة مخصصة تعنى بالفضاء الخارجي في نهاية المطاف. والهدف الأساسي للولايات المتحدة، هو إجراء مفاوضات لإبرام معاهدة بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية، ولكننا في هذا السياق، مستعدون للمشاركة بحسن نية في أعمال اللجان المخصصة الأخرى التي من شأنها أن تشجع على إجراء مناقشات جادة وحصيفة لمواضيع تتعلق بنزع السلاح النووي والفضاء الخارجي.

السيد الرئيس، اعتقد أنه ينبغي الآن للدول الأعضاء في المؤتمر أن تتخذ القرارات الحاسمة التي من شأنها أن تنهي حالة الركود الطويلة الأمد. وآمل أن يواجه أعضاء المؤتمر خلال فترة العطلة الصيفية هذا التحدي بعزم وتصميم، وأتطلع إلى التعاون معكم عندما يستأنف المؤتمر أعماله في أواخر شهر تموز/يوليه.

الرئيس: أشكر ممثل الولايات المتحدة على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة، وأعطي الآن الكلمة للمتحدث التالي على القائمة وهو السيد هو سفير الصين.

السيد هو (الصـــين) (الكلمة مترجمة من الصينية): السيد الرئيس دعوني أستهل بياني بتهنئتكم بالنيابة عـــن وفـــد الصين لتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وبالإعراب عن تقديرنا لجهودكم الرامية إلى تيسير عملية استئناف الأعمال الموضوعية للمؤتمر. ويحدونا الأمل في أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح، بقيادتكم، من المضي قدماً في أعماله. وأود كذلك أن أشكر سلفكم، سفير فرنسا، صاحب السعادة السفير دي لا فورتيل، على مساهمته القيمة.

لقد قدم اليوم وفدا الصين وروسيا الاتحادية ورقة عمل بعنوان "عناصر محتملة لاتفاق قانوني دولي يعقد في المســـتقبل بشـــأن مـــنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجـــودة في الفضاء الخارجي". ويؤيد ورقة العمل هذه أيضاً وفود فييت نام وإندونيسيا وبيلاروس وزمبابوي وســـوريا. وقد طلبنا من الأمانة أن تعمم هذه الورقة كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح. ولا يزال باب الانضمام إلى هذه الورقة مفتوحاً أمام أعضاء المؤتمر الآخرين.

فالفضاء الخارجي هو التراث المشترك للبشرية. وإن استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية هو مطمح ومطلب عالمي للمجتمع الدولي. وقد أسهم تطور تكنولوجيا الفضاء، لفترة تناهز نصف قرن إسهاماً هائلاً في تقـــدم جميـــع البـــلدان اقتصـــادياً وعلمياً واجتماعياً. كما حفز في الوقت ذاته الأبحاث بشأن الأسلحة والتكنولوجيات العســـكرية المتعلقة بالفضاء الخارجي وتطويرها. وقد أزيح الستار عن متوالية من النظريات والمفاهيم القتالية بشأن حرب فضـــائية. والواقع أن الفضاء الخارجي مواجه بخطر التسلح وبأن يصبح ساحة لسباق تسلح. وهذا لن يكون في صالح أي بـــلد، ســـواء كان بلداً يملك تكنولوجيا فضاء متقدمة أو بلداً نامياً. وبناءً على ذلك، صار منع تسلح الفضاء الخارجي وحدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي مهمة ملحة للمجتمع الدولي بأسره.

لقد حقق المجتمع الدولي، على مر السنين إنجازات هائلة في مجال الفضاء الخارجي. ورغم أن اتفاقات الحد مـــن التســـلح ونـــزع السلاح القائمة والمتعلقة بالفضاء الخارجي لعبت دوراً إيجابياً في ضمان استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وتنظيم الأنشطة المتعلقة به فهي ليست فعالة بتاتاً في منع انتشار الأسلحة وحدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ولهذا السبب، نعتقد أن حظر نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي ومنع التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجســـام الموجـــودة في الفضاء الخارجي، في شكل معاهدة ملزمة قانوناً، هو السبيل الوحيد الكفيل بإزاحة التهديدات الناشئة بتسليح الفضاء الخارجي وحدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وضمان أمن ممتلكات جميع البلدان في الفضاء الخارجي، وهو بالتالي ضروري للحفاظ على السلمِ والاستقرار الاستراتيجي في العالم.

لقـــد قـــام مؤتمر نزع السلاح في الماضي بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد والمتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح، بإنشاء لجنة مخصصة معنية بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي لمدة ١٠ سنوات متتالية. وفي هذه الأثناء تـــراكمت لديه خبرة واسعة، ولهذا السبب يعتبر مؤتمرنا المحفل المثالي للتفاوض بشأن اتفاق قانوني في هذا المجال. وتعتمد الجمعية العامة للأمم المتحدة، عاماً بعد عام، قرارات بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، تكرر فيها أن لمؤتمر نزع السلاح دوراً رئيسياً في التفاوض بشأن اتفاق أو اتفاقات متعددة الأطراف، حسب الاقتضاء، بشأن منع سباق التسلح من جميع جوانبه في الفضاء الخارجي. وأعرب معظم أعضاء المؤتمر عن تأييدهم لمؤتمر نزع السلاح كي يبدأ عمله الموضوعي بشأن هذه المسألة.

وفي هذا السياق حددنا في ورقة عملنا الإطار العام والمضمون المحدد لاتفاق قانوني يعقد في المستقبل بشأن الفضاء الخارجي. وفيما يلي المبادئ الأساسية للاتفاق القانوني الجديد:

- عـــدم وضـــع أي أجسام تحمل أي نوع من أنواع من الأسلحة في مدار حول الأرض، وعدم تنصـــيب هذه الأسلحة على الأجرام السماوية أو وضع هذه الأسلحة في الفضاء الخارجي بأي طريقة أخرى؛

- عدم اللجوء إلى التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي؛

- عدم مساعدة أو تشجيع دول أخرى أو مجموعات من الدول أو منظمات دولية على المشاركة في أنشطة تحظرها هذه المعاهدة.

ونعتقد أن جميع هذه الالتزامات الأساسية تستجيب لنداء المجتمع الدولي الملح باستخدام الفضاء الخارجي في الأغـــراض الســـلمية وتوقي خطر تسليحه. وبالتالي فإن الامتثال للالتزامات الواردة أعلاه، من الزاوية الأمنية ولاعتبارات سياسية أيضاً هو أمر حتمي وذو فائدة عملية على حد سواء.

ولقـــد تقدمـــت بعض الوفود، بعد أن درست الأمر بتمعن، ببعض الاقتراحات القيمة بشأن ورقة عملنا، ونحن نعرب عن تقديرنا البالغ لها. ونأمل بأن يحشد جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح مهاراتهم وخبراتهم وأن ينضموا إلينا بروح مـــن التعاون الإيجابي لبلورة وتطوير ومواصلة تحسين ورقة العمل المذكورة. والتفاوض بشأن معاهدة كهذه وإبرامها من شأنه أن يسهم إسهاماً كبيراً في حفظ السلم ومنع انتشار الأسلحة في الفضاء الخارجي.

وإن الصين، حرصاً منها على تيسير أعمال مؤتمر نزع السلاح، أبدت مرة أخرى ومجدداً المرونة باقتراحها إدخال تعديـــل على ولاية اللجنة المخصصة المعنية بمنع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي، الواردة في الوثيقة CD/1624. وســـتوافق الصـــين عـــلى محتوى هذه الوثيقة، إذا قبلت جميع الأطراف تعديلها. ويحدونا الأمل في أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل في أقرب وقت ممكن كي يتسنى لـــه بدء أعماله الموضوعية.

الـــرئيس: أشكر ممثل الصين على بيانه وعلى عباراته اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل الاتحاد الروسي الموقر، السفير سكوتنيكوف.

السيد سكوتنيكوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة عن اللغة الروسية): السيد الرئيس، أود، بادئ ذي بـــدء، أن أهنـــئكم على تولي منصبكم، وأن أؤكد لكم الدعم والتعاون الكاملين من جانب الوفد الروسي. وأود، كذلك، أن أنوه بمجهود سلفكم السفير دي لا فورتيل، وكذلك كل الذين توالوا على المنصب من قبله.

لقـــد كـــانت الأســـابيع الأخيرة زاخرة بالأحداث الدولية الهامة المرتبطة مباشرة بقضايا الأمن الدولي. فبمناســـبة القمة الروسية – الأمريكية، المنعقدة في موسكو خلال شهر أيار/مايو، تم التوقيع على معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، التي تقضي بخفض العدد الإجمالي للرؤوس النووية الاستراتيجية إلى مستوى متفق عـــليه يـــتراوح ما بين ٧٠٠ ١ و٢٠٠ ٢ وحدة لكل دولة من الدول الأطراف. وقد طلبنا بمعية وفد الولايات

المتحدة، من أمانة المؤتمر أن توزع نص المعاهدة كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح. وفي نهاية شهر أيار/مايو، وافقت روسيا وبلدان حلف شمال الأطلسي التسعة عشر على وثيقة تتناول نموذجاً جديداً من العلاقات داخل روسيا ومجلس حلف شمال الأطلسي، الذي أنشئ في روما. وهذه الوثيقة لا تتناول مسألة التعاون في مجال الدفاع، كما أنها لا تتعلق بانضمام روسيا إلى منظمة حلف شمال الأطلسي. فالهدف المنشود منها هو إنشاء آلية للمسؤولية المشتركة عن الحفاظ على السلم والاستقرار في منطقة أوروبا – المحيط الأطلسي، وسوف يعمل أعضاء المجلس على قدم المساواة، كل انطلاقاً من موقعه الوطني، في المجالات ذات الاهتمام المشترك، وهي على وجه الخصوص، مكافحة الإرهاب وحفظ السلام والاستجابة لحالات الطوارئ ونظام الدفاع الأوروبي المضاد للقذائف، وغيرها من المسائل.

وسوف يتعزز الأمن في منطقة آسيا – المحيط الهادئ بفضل نمو منظمة شنغهاي للتعاون، التي أنشئت رسمياً بسان بيترسبورغ في بداية شهر حزيران/يونيه بمناسبة اجتماع رؤساء الدول الأعضاء في المنظمة. وهذه الهيئة هي خلف لمنظمة تدعى "شنغهاي خمسة" انبثقت عن اتفاقيتين لهما أهمية كبرى للقارة الآسيوية بشأن بناء الثقة في المجال العسكري وخفض التسلح.

وإننا نعلق أهمية بالغة على تنمية العلاقات مع الصين على نحو شامل. ولقد أرسي في التوقيع السنة الماضية على الاتفاقية الروسية – الصينية لحسن الجوار والصداقة والتعاون، أساساً متيناً لتنمية تعاون متعدد الأوجه وطويل المدى.

إن اجتماع القمة، الذي عقد في أوائل شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٢ في ألما آتا، بشأن قضايا التفاعل وبناء الثقة في آسيا، قد ساهم بقسط وافر في سبيل إنشاء فضاء أمني مشترك في آسيا. وأخيراً، خطا اجتماع موسكو، في أيار/مايو ٢٠٠٢، خطوة هامة باتخاذه لقرار يقضي بتحويل المعاهدة الخاصة بالأمن المشترك، التي تضم أرمينيا وبيلاروس وكازاخستان وقيرغيزستان وروسيا وطاجيكستان، إلى منظمة إقليمية دولية. وإننا نتمنى أن تساهم كل هذه الخطوات في زيادة الثقة المتبادلة وتطوير القدرة على التنبؤ، وفي تعزيز أواصر التعاون في مجالات مثل حفظ السلم والأمن والاستقرار، وأن تساعدنا على العمل معاً من أجل مواجهة التحديات والتهديدات.

وإننا بالاشتراك مع وفد جمهورية الصين الشعبية، نقدم اليوم إلى مؤتمر نزع السلاح مشروع وثيقة تتضمن عناصر محتملة لاتفاق قانوني دولي مقبل بشأن منع انتشار الأسلحة في الفضاء الخارجي وبشأن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد أجسام في الفضاء الخارجي. وإنني أود أن أعرب عن امتناني لوفود بيلاروس وفييت نام وزمبابوي وإندونيسيا وسوريا، التي أعلنت استعدادها للانضمام إلينا في تقديم تلك الوثيقة. كما التمسنا من الأمانة أن تعممها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

واقتناعاً بأن هذه الخطوة كانت صائبة وجيدة التوقيت، تؤكده ردود فعل شركائنا خلال عرض هذه الوثيقة بصفة غير رسمية على البعثة الصينية يوم ٢٨ أيار/مايو، وكذلك في مناسبة المشاورات اللاحقة التي أجريت عن نفس الموضوع في عواصم مختلفة. وإننا نتوجه بالشكر لكافة الوفود التي أعربت عن تأييدها للأفكار الأساسية التي تتضمنها مبادرتنا وكذلك للوفود التي اقترحت سبلاً محددة لتطويرها. وإننا في اقتراحنا للعناصر الأساسية لاتفاق جديد ممكن بشأن مسألة الفضاء الخارجي، اعتمدنا على تجربة دامت قرابة تسع سنوات من العمل في اللجنة المخصصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وإننا نؤمن أن أسلافنا قد أحرزوا تقدماً لا بأس به

في إعـــداد هذه المسألة للمفاوضات. وقد جاءت التطورات التي شهدتها الساحة الدولية خلال السنوات الأخيرة لتؤكد الحاجة الماسة إلى حسم مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ولذلك فإننا نعتقد أن هناك حاجـــة ماسة اليوم إلى اتخاذ تدابير عاجلة لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي حتى لا نضطر في مرحلة لاحقة لإهدار قدر هائل من الوقت والجهد لنزع الأسلحة من الفضاء الخارجي.

عـــند إعـــداد الوثيقة لعرضها عليكم، حاولنا قدر الإمكان أن نضع في الاعتبار على النحو الواجب النهوج الأساسية التي اتبعها شركاؤنا في معالجة هذه المسألة. وفي حين أننا نسلم بقيمة كافة التغييرات والتعليقات دون استثناء، التي قدمت أثناء الجلسة الإعلامية التي عقدت في البعثة الصينية، فقد قررنا مع ذلك، عدم القيام في هذه المرحلة بإدخال أي تعديلات على الوثيقة. وإننا نعتقد أن من الضروري بحث هذه الأفكار بحثاً دقيقاً في اللجنة المخصصة المناسبة.

وأود أن أؤكـــد أن هدفنا الرئيسي اليوم هو أن نعجل بإجراء مناقشات موضوعية في مؤتمر نزع السلاح حول مسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ونحن لا نعتزم معالجة هذه المسائل بصفة موازية خارج المؤتمر.

ولدى عملنا بالتعاون مع الصين لوضع تصور بشأن العناصر الأساسية للاتفاق المقبل، أخذنا في الاعتبار الثغرة الخطيرة القائمة في النظام القانوني الدولي القائم الذي ينظم الأنشطة التي تجري في الفضاء، وهي على وجه الـــتحديد عدم وجود أي حظر على نشر أسلحة أخرى غير أسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي. وفي عام ١٩٧٢، قـــررت موسكو وواشنطن على أساس ثنائي مجموعة من الإجراءات مكنت جزئياً من ملء هذه الثغرة: ففي معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، أدرجت الأطراف في المعاهدة التزاماً "بعدم تطوير أو تجربة أو نشر أنظمة مضادة للقذائف التسيارية أو مكوناتها التي (...) تتخذ الفضاء قاعدة لها". وللأسف زالت من الوجود منذ أيام قليلة هذه القاعدة وكذلك انتهت معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية بأكملها. وكانت قاعدة تتجاوز العلاقات الروسية - الأمريكية، وكان لها بُعد استراتيجي عالمي. ويجدر بالذكر أيضاً أنه لا توجد اليوم أي عوائق قانونية من أي نوع، تحول مثلاً دون نشر أسلحة مضادة للسواتل في مدار الأرض.

وفي ظـــل هذه الظروف، نقترح أن نفكر معاً في وضع قيود قانونية دولية على نشر أسلحة هجومية في الفضاء الخارجي. وأود أن أؤكد أنه لا يوجد أي شيء في هذا المقام من شأنه أن يمنع القيام في الفضاء الخارجي، بأنشـــطة لهـــا صلة بالدفاع وتستند إلى ميثاق الأمم المتحدة. وفضلاً عن ذلك، فإننا نقترح ووفقاً لميثاق الأمم المـــتحدة، وبخاصة أحكام الميثاق المتعلقة بعد اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية، اشتراط توفير حماية قانونية دولية إضافية للأجسام الفضائية. ونحن لا نسعى بذلك الانتقاص من أهمية المادة ٥١ من الميثاق التي تتناول مسألة الدفاع عن النفس. فتطبيق هذه المادة، كما يتبين من الممارسة، يتوافق توافقاً تاماً مع عمليات الحد من الأسلحة وتخفيض الأسلحة.

ونحن بالطبع نضع في الاعتبار التام واقع أن إنجازات تكنولوجيا الفضاء تستعمل بصفة حثيثة في أغراض عسكرية، مساعدة مثل الاتصالات والملاحة والشبكات العالمية لتحديد المواقع، إلخ. كما أنها تستخدم للمساعدة عـــلى الحفـــاظ عـــلى الاستقرار الاستراتيجي في العالم وتأمين الامتثال لاتفاقيات نزع السلاح. ونحن نؤمن أنه باستخدام الوسائل القائمة على الفضاء سيكون بالإمكان في المستقبل حل طائفة واسعة النطاق من قضايا الأمن الدولي، منها على سبيل المثال، رصد انتشار تكنولوجيا القذائف النووية وتكديس الأسلحة التقليدية والاستراتيجية

في مـــناطق النـــزاعات المحتملة وغيرها من المسائل. إلا أن هذا لا يعني بالمرة، أن تستخدم الأنشطة العسكرية في الفضاء الخارجي لإحراز التفوق من منظور القوة.

وهكذا فإن موقف الوفد الروسي ينبع من اقتناعه بأن الاتفاقية المقبلة لن تعوق أي أنشطة تتعلق بالفضاء يجري الاضطلاع بها وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، سعياً إلى حفظ السلم والأمن وتعزيز التعاون المتعدد الأطراف.

ونحـــن نتطلع إلى إجراء حوار بناء كما أننا مستعدون لمراعاة آراء كل المشاركين في مؤتمر نزع السلاح، كي يتسنى إضفاء مضمون حقيقي على هذه الوثيقة والتوصل إلى حلول وسط تكون مقبولة من الجميع بشأن صياغتها.

الـــرئيس: أشكر ممثل الاتحاد الروسي على بيانه وعلى العبارات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. والمتحدث التالي على قائمتي اليوم هو ممثل سري لانكا الموقر، السفير كارياواسام.

الســـيد كارياواسام (سري لانكا): السيد الرئيس، اسمحوا لي بداءة أن أهنئكم على توليكم رئاســـة هـــذا المؤتمر. وإني أوكد لكم تعاون وفد بلدي الكامل معكم كي تحقق الرئاسة الألمانية النجاح في ظل قيادتكم القديرة. واسمحوا لي أيضاً أن أعرب عن تقدير وفدي لسلفكم الموقر، السفير دي لا فورتيل، لما بذله من جهود. وسيقوم وفد بلادي بتأييدكم تأييداً تاماً، كما فعل مع أسلافكم، سعياً إلى التوصل إلى التقاء في وجهات النظر يمكن للمؤتمر على أساسه الوفاء بالتزامه بتعزيز السلم والأمن الدوليين عن طريق نزع السلاح.

ونحـــن نرحب بالمبادرة التي اتخذها اليوم الصين والاتحاد الروسي بعرضهما لورقة عمل مشتركة عن العناصر المحتملة لاتفاق قانوني دولي مقبل بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد أجسام في الفضاء الخارجي. ونعتقد أن هذا الاقتراح الذي جاء في وقته، سوف يحظى باهتمام المؤتمر.

وفي السياق نفسه، تؤيد سري لانكا بعزم القيام في أقرب وقت ممكن بإنشاء لجنة في المؤتمر، لمنع حدوث ســـباق تسلح في الفضاء الخارجي تسند إليها ولاية متفق عليها. وإن التزامنا بهذه المسألة إنما يعكس إيماننا الذي أعربـــنا عنه مراراً وتكراراً بأن الفضاء الخارجي هو التراث المشترك للبشرية جمعاء وبالتالي فنحن جميعاً أصحاب مصـــلحة على السواء في هذه الحدود الأخيرة لعالمنا. ونرى في هذا الصدد، أن من الضروري استكشاف الفضاء الخـــارجي والاســـتفادة منه بروح تتصف بالتعاون لا التحدي. وبهذه الروح، شاركت سري لانكا منذ سنوات عديدة، في صوغ قرار بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المـــتحدة. وقد استهدفت جهودنا هناك بناء توافق في الآراء والقيام قدر الإمكان بتوسيع نطاق إطار عمل متفق عـــليه بين كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وخاصة الدول المتطورة في مجال الفضاء في سبيل منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وقـــد أنشئت لجنة مخصصة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي لأول مرة في مؤتمر نزع الســـلاح الـــذي عقد في عام ١٩٨٥. وأعيد إنشاؤها سنوياً حتى عام ١٩٩٤. وبالتالي فقد قمنا بالفعل ببحث وتحديد بعض المسائل الهامة ذات الصلة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. بيد أننا نأسف لأن مؤتمر نزع السلاح لم يستطع منذ عام ١٩٩٥ إنشاء لجنة مخصصة عن هذه المسألة، نظراً لعدم وجود اتفاق بشأن ولايتها.

إننا نعيش اليوم عصر العولمة. وإن الإنجازات المذهلة وغير المسبوقة في مجال التكنولوجيا تمتد الآن لتشمل الحـــدود الأخـــيرة وهي الفضاء الخارجي. وهذه التطورات تيسر سبل الوصول العالمي النطاق للعديد من الناس كنتيجة طبيعية للعولمة، وتؤثر في كافة جوانب حياتنا، بما في ذلك السلم والأمن. ولذلك، فإن استخدام الفضاء الخـــارجي في أغـــراض التجارة والعلوم، بل وأحياناً في أغراض عسكرية، يتسارع بصورة مذهلة، حتى تتمكن البشرية من أن تجني فوائد الاستخدام المثمر للفضاء الخارجي.

وفي هذا السياق، هناك بلا أدنى شك حاجة ملحة إلى تأمين عدم استخدام هذه الحدود إلا في الأغراض غير الهجومية وغير الحربية. ولقد حان الأوان كي تركز الجماعة الدولية اهتمامها على الفضاء الخارجي للحيلولة دون أن تصـــبح هـــذه البيـــئة النقية ساحة قتال من أجل إحراز التفوق العسكري. وفي هذا المنعطف من تاريخ البشـــرية، ليس في وسع العالم تحمل حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. فمواردنا الضئيلة وطاقتنا المحدودة يجب أن تسخَّر لأغراض أكثر نبلاً. والنهوض بأوضاع السواد الأعظم من البشر، الذي لا يزال يعيش في فقر من المساعي الأساسية. والقيام بخلاف ذلك يعتبر أمراً ينافي العقل وتعوزه الحكمة. ولقد بينت أعمال الإرهاب الأخيرة بكل وضوح كيف أن نظاماً أمنياً يقوم على أسلحة مبهرة وشديدة التطور فقط، لا يشكل السبيل الأمثل لتحقيق الأمن للبشر. كما غدا جلياً أن مفهوم الاستقرار الاستراتيجي الذي يسود لدى الدول الكبرى قد يتعرض لخطر بالغ، إذا أصبح الفضاء الخارجي ساحة لسباق التسلح.

ربما يكون اعتماد تدابير لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي مهمة أكثر فعالية وأقل تعقيداً وأقل تكلفة من محاولة كبح مثل هذا السباق بعد انطلاقه. وإذا أقصينا اليوم فرص النقاش والتفاوض بشأن هذه المسألة، فقد لا يتبقى للمجتمع الدولي في مرحلة لاحقة، إلا أن ينادي بعد انتشار أنظمة الأسلحة القتالية التي نشرت في الفضاء الخارجي في المستقبل. وسيكون ذلك غير ضروري كما أنه يمكن بكل سهولة تجنب التكلفة الباهظة لسباق التسلح في الفضاء، لو اتخذنا إجراءً من الآن. وعلاوة على ذلك، فعن طريق المكاسب العظيمة التي يحققها السلم التي قد تأتي من استخدام الفضاء الخارجي في أغراض غير حربية، فإن المنافع الناجمة عن توفر الأنشطة الفضائية المقصورة حالياً على عدد ضئيل من البلدان القائمة والناشئة التي تحوز قدرات فضائية يمكن أن تتاح للبلدان كافة.

يـــبدو أن ورقة العمل المشتركة التي تقدم بها كل من وفدي الصين والاتحاد الروسي تعرض موجزاً عاماً لبعض عناصر صك أو مجموعة صكوك متعددة الأطراف، أكثر تعقيداً وموضوعية لتناول هذه المسألة من مختلف جوانـــبها. وإننا نعتقد أن مثل هذه العملية تتطلب سنوات عديدة من النقاش والتفاوض. ولذلك فنحن نأمل أن تســـاهم ورقة العمل هذه مساهمة إيجابية، في جهودنا لصوغ ولاية متفق عليها للجنة مخصصة تأخذ في اعتبارها حاجة هذا المؤتمر الماسة إلى معالجة مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

الرئيس: أشكر ممثل سري لانكا على بيانه وعلى كلماته الرقيقة الموجهة للرئاسة. وأعطي الآن الكلمة لممثل إكوادور الموقر، سعادة السفير بينوارغوت سيفالوس.

السيد بينوارغوت سيفالوس (إكوادور) (ترجمة عن اللغة الإسبانية): السيد الرئيس، اسمحوا لي، في مستهل كلمتي، أن أعرب لكم عن مساندتنا الكاملة لكم في مهامكم الجسام التي أسندت إليكم اليوم، وأن أعرب عن تقديرنا لسلفكم على الجهود العظيمة التي قام بها.

إن موقف بلدي بشأن نزع السلاح، الذي أعلنته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأمام هذا المؤتمر وفي سياقات إقليمية وثنائية، معروف للجميع. وهو موقف نابع عن مناصرة إكوادور على مر التاريخ للسلم كنهج وطريق. تلك هي الأسس التي تبني عليها إكوادور علاقاتها مع البلدان الأخرى في المنطقة، وهي منطقة قطعت على نفسها التزاماً بألا تقبل مطلقاً أي شكل من أشكال الأسلحة النووية وألا تطور أو تستخدم البتة أسلحة الدمار الشامل.

وفي هذا السياق، وفي مواجهة المأزق الذي يمر به المؤتمر، أود أن أوجه الانتباه بصفة خاصة إلى ميثاق السلام والأمن لجماعة دول الأنديز الذي تم التوقيع عليه، كما ذكر سفير بيرو، في ١٧ حزيران/يونيه من هذا العام، وانضمت إليه إكوادور لأنه يتوافق توافقاً تاماً مع المبادئ التي نؤمن بها.

وفي الديباجة، وضعنا في الاعتبار الاقتراح الداعي إلى إنشاء صندوق دولي للشؤون الإنسانية يمكن تمويله من الوفورات الناجمة عن التخفيضات في نفقات الدفاع والتي من شأنها أن تساعد، ضمن جملة أمور، على تعزيز الجهود المبذولة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية.

ويقوم الميثاق على مبادئ القانون الدولي، وهو موجه صوب صياغة سياسة مشتركة لجماعة دول الأنديز بشأن الأمن وإقامة منطقة سلام في الأقاليم المجمعة للبلدان الأعضاء الخمسة للمجموعة.

وإننا نؤكد مجدداً التزامنا بمكافحة الإرهاب باستخدام أساليب تتوفر فيها شروط الشفافية. وإننا بصدد التفكير في اتخاذ بعض الخطوات من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات وغير ذلك من المواد ذات الصلة، نظراً لارتباطها بالمشاكل العالمية النطاق المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية وأنشطة المرتزقة وغير ذلك من السلوك الإجرامي، وانعكاساته على أمن المواطنين، وكذلك لأن هذه المشاكل تؤدي إلى تفاقم الصراعات الداخلية وتعرقل عملية السلام.

وإننا نتعهد بتنفيذ التوصيات الواردة في برنامج عمل الأمم المتحدة لسنة ٢٠٠١ لمنع ومكافحة استئصال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، من جميع جوانبه.

ونحن نتخذ ترتيبات للقضاء كلياً على الألغام البرية المضادة للأفراد بموجب معاهدة أوتاوا. ونؤكد مجدداً عزمنا على مواصلة تنفيذ البرامج الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف لتعجيل عملية تدمير تلك الألغام وفقاً للجداول الزمنية المحددة في معاهدة أوتاوا. ولقد امتثل إكوادور لأغلبية الالتزامات التي أخذها على عاتقه بهذا الصدد، ويود أن يضم صوته إلى النداء الموجه إلى البلدان التي تضع ألغاماً على أراضيها لتقوم بتدميرها في أسرع وقت ممكن.

وعملاً بمبدأ حظر استعمال القوة أو التهديد باستعمالها بين الدول يحظر بلدنا وضع وحيازة ونشر واستعمال أي نوع من أسلحة الدمار الشامل، ونحظر كذلك كافة التجارب النووية. ونحن نتعهد بتعزيز حظر نشر الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية وصنعها ونقلها واستخدامها طبقاً لأحكام معاهدة تلاتيلولكو وغيرها من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

ونحـــن نطالب الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تبلغ في الوقت المناسب عن نقل أي مواد أو نفايات نوويـــة عبر حدودها الساحلية. وتحقيقاً لهذه الغاية، سنواصل تطبيق قواعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية الخاصة بالنقل الآمن للمواد المشعة.

ونحظـــر صنع المواد الانشطارية أو تلقيها أو نقلها العابر، ونرفض السماح بنقل أي أسلحة نووية أو أي أجهزة نووية متفجرة أخرى.

ونجـــدد التزامـــنا بالامتـــناع، مهما كانت الظروف، عن تطوير أو إنتاج أو حيازة الأسلحة البيولوجية والتكسينية أو تكديسها أو الاحتفاظ بها أو استخدامها، ونتعهد بتأمين التنفيذ المتناسق في منطقة الأنديز الفرعية لـــتدابير بناء الثقة التي أقرها المؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية. كما نجدد التزامنا بالامتناع عن تطوير أو استخدام أو إنتاج أو حيازة أو تكديس الأسلحة الكيميائية أو نقل مثل هـــذه الأســـلحة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك طبقاً لاتفاقية حظر تطوير وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

ومما لا ريب فيه أن من أهم عناصر الميثاق الالتزام بالسهر على إعلان منطقة أمريكا اللاتينية منطقة خالية من القذائف جو – جو التي تتجاوز المدى البصري، وكذلك من القذائف الاستراتيجية المتوسطة والطويلة المدى. وفي هذا السياق، لا يسعنا إلا أن نرحب بالدعوة التي وجهتها حكومة بيرو بعقد اجتماع للخبراء لتدارس هذه الفكرة.

أخـــيراً، ندعو المجتمع الدولي إلى الانضمام إلى هذا المشروع المثالي الرامي إلى تحقيق وتعزيز أمن المنطقة واستقرارها، بحيث تمتد طموحاته لتشمل كافة أنحاء العالم.

الســـيد الـــرئيس: لقد تصورت أن من المهم تقديم هذا العرض المختصر لميثاق الأنديز للسلام والأمن، الذي تم الـــتوقيع عليه في إكوادور بغية التأكيد مجدداً على مبادئه. فهذا الميثاق من شأنه أن يعطي دفعة جديدة لهذا المؤتمر من أجل اســـتئناف العمل الموضوعي بعد ركود طال أكثر من اللازم. فالمجتمع الدولي في حاجة ماسة للتفاوض بشأن اتفاق ملزم لإزاحة شبح الدمار الشامل للجنس البشري. ونحن نناشد الجميع أن يعملوا بروح بناءة لإخراج هذا المؤتمر من مأزقه.

الرئيس: أشكر ممثل إكوادور على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطى الكلمة الآن لممثل فنـــزويلا.

الســـيد سانتانا (فنـــزويلا) (ترجمة عن اللغة الإسبانية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في بداية كلمتي أن أتوجه لكم بصادق عبارات التهاني بمناسبة توليكم مهام رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أعرب لكم عن دعمـــنا لكـــم في العمـــل الذي سوف تضطلعون به خلال الفترة القادمة. كما يود وفدي أن يعرب عن امتنانه لسلفكم الموقر، السيد أوبير دي لا فورتيل للمشاورات المتنوعة والمتعددة التي أجراها خلال مدة ولايته ولإسهامه في التقدم الذي أحرزه المؤتمر.

وأود أيضاً أن أبدي بعض التعليقات على الوثيقة المشتركة التي قدمها وفدا الصين والاتحاد الروسي بشأن العناصر المحتملة لاتفاق قانوني دولي مقبل بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي واستعمال القوة أو التهديد

باستعمالها ضد أجسام موجودة في الفضاء الخارجي. لقد أعربنا عن موقفنا بهذا الصدد من خلال دعمنا للقرار ٥٥/١٢٢ لعام ١٩٩٦، الذي أكدت بمقتضاه الجمعية العامة للأمم المتحدة مجدداً على أهمية استعمال الفضاء الخارجي وتكنولوجيا الفضاء في الأغراض السلمية، وعن أهمية التعاون الدولي سعياً إلى تحقيق هذه الأهداف.

وفي السياق الإقليمي، اتخذ بلدي في مؤتمر الفضاء الرابع للأمريكتين، موقفاً يدعو إلى أن نعمل سوياً في إطار كتلة إقليمية في مجال تطوير الأنشطة الفضائية واستخدامها في الأغراض السلمية، لتأمين اندماج المنطقة بصورة أفضل في المجالات العلمية والتكنولوجية المتعلقة بميدان الفضاء الجوي، وإلى دعم المحافل الدولية، مثل اللجنة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ومكتب شؤون الفضاء الخارجي، في التزامها بتنفيذ برامج ومشاريع تستهدف التشجيع على الاستخدام الأفضل لعلوم وتكنولوجيا الفضاء. وكان من أهم نتائج ذلك الاجتماع الإقرار بأنه يجب على بلدان المنطقة أن تحقق تقدماً في التصديق على المعاهدات والصكوك القانونية الدولية ذات الصلة بالفضاء، كي توفر لنفسها حماية قانونية، تحسباً لأي ضرر قد تسببه الأجسام الفضائية، وللمسؤولية التي قد تترتب عن مثل ذلك الضرر.

وينبغي لنا أيضاً أن نحيط علماً بمحتوى الوثيقة النهائية للاجتماع الوزاري للمكتب التنسيقي التابع لحركة عدم الانحياز الصادرة في ديربان في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، الذي يعكس الانشغال بمسألة نشر القذائف المضادة للقذائف التسيارية والسعي إلى تطوير التكنولوجيات التي تمكن من نشرها في الفضاء الخارجي، والتي ساهمت في تعكير صفو المناخ الدولي المفضي إلى نزع السلاح. وفي هذا السياق، لاحظ الوزراء أهمية قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٣، الذي يشدد على الحاجة الملحة إلى البدء في عمل موضوعي في هذا المؤتمر بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وانطلاقاً من هذه العناصر، والآن بعد أن قمنا بتقييم الاقتراح الصيني - الروسي، نعرب عن تأييدنا له، إيماناً منا بأن هذا النص يتضمن عناصر أساسية تستجيب للاهتمامات المشروعة للمجتمع الدولي والتي ترتبط بلا جدال بعمل هذا المحفل.

السيد الرئيس، ينبغي لأولئك الذين يواصلون الدعوة إلى استئناف عمل مؤتمر نزع السلاح، أن يبدوا تأييدهم لمبادرة محددة الأهداف ومفيدة وحسنة التوقيت ولها مزايا لا تنكر، مما يبرهن بشكل مقنع، للمجتمع الدولي، أن هذا المحفل مفيد ويتصف بالإرادة السياسية في ما يخص الامتثال لأهداف ميثاق الأمم المتحدة والمساهمة في خلق عالم أكثر أماناً للأجيال القادمة.

الرئيس: أشكر ممثل فترويلا الموقر. وأعطي الكلمة الآن لممثل إيران الموقر، السفير سلطانية.

السيد سلطانية (جمهورية إيران الإسلامية): باسم الله الرحمن الرحيم. السيد الرئيس، اسمحوا لي في مستهل كلمتي، أن أهنئكم على توليكم رئاسة الهيئة الوحيدة للتفاوض بشأن نزع السلاح، وأن أتمنى لكم كل التوفيق. ونظراً لما لكم من خبرة وحنكة دبلوماسية واسعة، فإن وفدي يضع فيكم ثقته الكاملة، ويتمنى لمؤتمر نزع السلاح أن يحرز تقدماً في أعماله. وأود أيضاً أن أُعرب عن تقدير وفدي للمساعي الصادقة التي قام بها أسلافكم، وأخص بالذكر صديقنا الموقر، السيد السفير دي لافورتيل، فرنسا. وإني أؤكد لكم التعاون الكامل من

جانب وفدي في مساعينا المشتركة من أجل إخراج المؤتمر من حالة الجمود المؤسفة التي يمر بها حالياً، بهدف وضع هذه الهيئة من جديد على درب العمل المثمر والمساهمة في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

السيد الرئيس، باسم حكومتي وباسم الشعب الإيراني، وخاصة أولئك الذين فقدوا أحباء لهم وعانوا من جـــراء الزلـــزال المدمر الأخير، أعرب عن تقديرنا لعبارات التعاطف الصادق، التي أبديتموها باسمكم ونيابة عن المندوبين والزملاء الموقرين في مؤتمر نزع السلاح.

سوف أقتصر في حديثي اليوم على مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وسوف أحاول الإيجاز قدر الإمكان نظراً لضيق الوقت.

إن الفضـــاء الخـــارجي هو تراث مشترك للجنس البشري. وينبغي أن يقتصر استخدامه على الأغراض الســـلمية وحدهـــا، ولذلك يجب حمايته من التسليح. اسمحوا لي أن أقتبس الفقرة ذات الصلة من الوثيقة النهائية للاجـــتماع الوزاري للمكتب التنسيقي التابع لحركة عدم الانحياز، الذي عُقد في ديربان بجنوب أفريقيا، في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢:

"لا يزال الوزراء قلقين للآثار السلبية المترتبة على تطوير ونشر الأنظمة الدفاعية للقذائف المضادة للقذائف التسيارية والسعي وراء احتياز التكنولوجيات العسكرية المتطورة القادرة على نشرها في الفضاء الخارجي، التي ساهمت، في جملة أمور، في تدهور تعكر المناخ الدحولي المؤدي إلى دعم عملية نزع السلاح وتعزيـــز الأمن الدولي. وإن العواقب الممكنة لقرار إحدى الدول الأطراف في معاهدة الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية بالانسحاب من المعاهدة يفرز تحديات جديدة للاستقرار الاستراتيجي ولمسألة مـــنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ولا يزال الوزراء يساورهم القلق إزاء احتمال أن يؤدي تنفيذ نظام دفاعي وطني يعتمد على القذائف، إلى انطلاق سباق (سباقات) تسلح، ومواصلة استحداث أنظمة القذائـــــف المتطورة وزيادة عدد الأسلحة النووية. وطبقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٣/٥٦، شـــدد الـــوزراء على الحاجة الملحة لبدء عمل موضوعي في مؤتمر نزع السلاح حول منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي".

واستناداً إلى المبادئ التي ذكرتها من قبل فإن وفدي يدعم المبادرة المشتركة لوفديّ الصين والاتحاد الروسي الموقرين بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

الرئيس: أشـــكر ممثل إيران على بيانه وعلى العبارات الرقيقة الموجهة للرئاسة. المتحدث التالي على قائمتي هو ممثل شيلي الموقر السيد ألفريدو لابيه.

السيد لابيه (شيلي) (ترجمة عن اللغة الإسبانية): شكراً سيدي الرئيس. أستسمحكم بادئ ذي بـــدء أن أنقـــل إليكم تهاني وفودنا الصادقة بمناسبة توليكم مهام رئاسة نزع السلاح. ونحن أيضاً ندين بالشكر لسلفكم الموقر، السفير هيبرت دي لافورتيل على ما بذله من جهود صادقة. ونود كذلك أن نغتنم هذه الفرصة لنقول إننا استوعبنا المغزى السياسي الذي يضفي إحساساً بالاستمرارية على الرئاستين الفرنسية والألمانية، بحيث يمكن لنا أن نبدأ أعمالنا دون شواغل نحن في غنى عنها في ظل هذه القيادة المشتركة. كما يود وفدنا أن يثني على

الأعمـــال الدؤوبـــة التي قامت بها إدارة شؤون نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة والممثلة هنا في شخص السفير أنريك رومان – مورسى، وفريقه الكفء والودود.

ويسعدنا أن بيرو كانت أول دولة عضو تأخذ الكلمة في مناقشاتنا لهذا اليوم. فقد حملت إلينا نبأ اعتماد التزام ليما، الذي بموجبه اعتمد ميثاق الأنديز للسلم والأمن بشأن الحد من النفقات الدفاعية الخارجية وضغطها. وإن ذلـــك يمثل في رأينا أداة سياسية بالغة الأهمية، تؤكد من جديد مكانة منطقة أمريكا اللاتينية بوصفها منطقة سلام وتستجيب لاحتياجاتها في هذا الصدد. إن ميثاق الأنديز والتزام مندوزا وإعلان السوق المشتركة للمخروط الجـــنوبي الذي يعلن أن البلدان المشتركة في السوق وكذلك بوليفيا وشيلي منطقة سلام، قد ساعدت كلها على تعزيز مكانة هذه المنطقة من العالم، كمنطقة يسودها التعاون والإحساس بالسلم.

وبصدد مؤتمر نزع السلاح، نرحب بصفة خاصة بتأكيد ميثاق الأنديز مجدداً على حظر الأسلحة النووية والكـــيميائية والبيولوجية. كما يود وفدنا الإعراب عن امتنانه لإيراد إشارة إلى الاتفاق المبرم بين بيرو والصين، والتي تم بمقتضاه إنشاء لجنة الدفاع والأمن كمنظمة تخلف اجتماع القيادة العسكرية العليا لشيلي وبيرو، وهي أول آلية لبناء الثقة المتبادلة في أمريكا اللاتينية أُنشئت في ليما عام ١٩٨٥. ولعلني أضيف أنه قد نالني شرف المشاركة في العملية التي أثمرت آلية بناء الثقة تلك وحضور العديد من اجتماعاتها، بما في ذلك أول اجتماع لها. ونحن نتوجه بأحر عبارات التهاني إلى أشقائنا وشقيقاتنا من الأنديز، ونود أن نومئ في هذا المقام إلى أنه يمكن لأقاليم محددة بل وعـــليها أن تســـاعد في تعزيز السلم، وأنه بالحوار والدبلوماسية يمكن أن نتغلب على الاختلافات وأن نتجاوز النزاعات. فمنطقة أمريكا اللاتينية التي كانت حتى زمن ليس بالبعيد، مسرحاً للتوتر والمواجهة، قد شهدت كيف أن تصـــميم حكوماتهـــا وحيوية ديمقراطياتها التي تدعمت خلال الثمانينات والتسعينات، أدت إلى تمهيد الطريق للإنجازات الحاضرة التي حدثنا السفير فوتو برلناس مرة أخرى عن البعض منها اليوم.

ثانياً، نود أن نشير إلى الاقتراح الصيني – الروسي المشترك الذي ذكره السفير هو والسفير سكوشنيكوف ونحـــن نرحب بهذه المبادرة المهمة التي تبشر بمبدأين اثنين تناصرهما شيلي: أولهما طبيعة الفضاء الخارجي كتراث مشـــترك للبشرية جمعاء، وثانيهما الحاجة إلى الحفاظ عليه أساساً لاستخدامه في الأغراض السلمية والتعاون. وفي هذا السياق، فإن ما قاله سفير سري لانكا يعبر عن آرائنا كذلك: ولذلك نؤيد الاقتراح الوارد في الوثيقة المشتركة الصينية – الروسية، ونحن على أتم الاستعداد للعمل على ذلك الأساس في لجنة مخصصة لمؤتمر نزع السلاح. ومع ذلك، وبما أن السفير سكوتنيكوف قد قال لنا هذا الصباح إن الأطراف التي قدمت الوثيقة قررت عدم إدخال أي تعديـــلات على نصها في هذه المرحلة، نود أن نؤكد مجدداً أننا لا نقبل كل الصيغ المدرجة في الاقتراح الصيني – الروسي وأننا لا زلنا مستائين من التدابير المتعلقة بدخول حيز النفاذ الواردة في ورقة العمل.

وثالثاً، نود في الختام أن نقول إنه برغم أن الاقتراح الذي نفضله بالنسبة إلى برنامج عمل المؤتمر، لا يزال هـــو الاقتراح الذي عرضته مجموعة الـ ٢١ في الوثيقتين CD/1570 وCD/1571، فإن شيلي على استعداد لقبول اقتراح أموريم بصيغته الواردة في الوثيقة CD/1624، مع التعديل الذي أدخله مؤخراً الوفد الصيني الموقر. وعلى أية حال، ففي ما يتعلق باقتراح أموريم نود أن نقول لكم سيادة الرئيس إننا سعداء بأن نرى الوثيقة توزع من جديد. أما اقتراح أموريم فيبدو أن ما ورد من حديث عن زواله – كالتنبؤات بفناء التاريخ – قد جاء سابقاً لأوانه. وإن

هـــذا، ســـيدي الـــرئيس، شاهد آخر يدلل على الحيوية البرازيلية التي يضرب بها المثل وإنني على يقين من أنكم ووفدكم قد لاحظتم ذلك تماماً.

الـــرئيس: أشكر مندوب شيلي الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئاسة. وأعطي الآن الكلمة لمندوب زمبابوي الموقر.

الســـيد مهانغو (زمبابوي): السيد الرئيس، اسمحوا لي في بداية كلمتي أن أهنئكم على توليكم رئاســـة مؤتمر نزع السلاح. ويود وفدي أن يعرب لكم عن استعداده للعمل إلى جانبكم وأن يعرب عن تقديره لأسلافكم على الجهود البناء للغاية التي بذلوها بهدف دفع عمل مؤتمر نزع السلاح قدماً.

إن وفدي، بصفته مشاركاً في تقديم الاقتراح يؤيد تأييداً تاماً ورقة العمل المشتركة عن العناصر المحتملة لاتفاق قانوني دولي مقبل بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد أجسام موجودة في الفضاء الخارجي.

ونحن نتحدث هنا، يخيم على البشرية جمعاء خطر حقيقي يتمثل في الفناء النووي وإن وفدي يرحب بأي مـــبادرة تقلل من هذا الخطر. والواقع أن الفضاء الخارجي يمثل جزءاً من تراث الجنس البشري وينبغي أن يقتصر استكشافه واستخدامه على الأغراض السلمية البحتة.

وإننا نود أن نشدد على الحاجة الملحة إلى وضع نظام قانوني شامل يتناول مسألة نشر الأسلحة النووية في الفضاء الخارجي، على النحو المتوخى في الفقرة ٨٠ من الوثيقة النهائية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة.

وفي هـــذا الصدد، ندين بكل شدة كل تصرف أحادي وكل لجوء إلى شروط مفروضة من جانب واحد. وإننا نعتـــبر مؤتمر نزع السلاح الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة للتفاوض بشأن نزع السلاح المسند إليها ولاية التفاوض بشأن إبرام اتفاقات متعددة الأطراف، بما فيها المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بجميع جوانبه.

وإن وفد بلدي يساوره قلق شديد لأن مؤتمر نزع السلاح فشل في التوصل إلى اتفاق حول برنامج عمل على مدى السنوات الثلاث الأخيرة، أو نحو ذلك. ونعتقد أن هذا الجمود لا يعكس تصرفاً غير مسؤول فحسب بل وغير مقبول، ويقوض مصداقية هذا المحفل الموقر. ونحن لا زلنا ملتزمين باقتراحات أموريم بصيغتها الواردة في الوثيقة CD/1624. ونرى أن هذه الاقتراحات توفر قاعدة جيدة لدفع عمل المؤتمر قدماً.

سيدي الرئيس وفي الختام، يود وفدي أن يؤكد مجدداً على مشاركته في تقديم ورقة العمل المشتركة وتأييده التام لهـــا بوصـــفها خطوة في الاتجاه الصحيح صوب حظر نشر الأسلحة النووية في الفضاء الخارجي. وإننا ندعو بإلحاح إلى وضع معاهدة دولية تلزم الدول الحائزة للسلاح النووي بعدم توسيع رقعة سباق التسلح لتشمل الفضاء الخارجي.

الرئيس: أشكر ممثل زمبابوي على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة للرئاسة.

(تابع حديثه بالفرنسية)

أعطي الآن الكلمة لممثل الجزائر الموقر، السفير دمبري.

السـيد دمبري (الجزائر): السيد الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمـر نزع السلاح وأن أؤكد لكم دعم وفدي الكامل لكم في مساعيكم. كما أود أن اغتنم هذه الفرصة لأثني على سلفكم السيد هيبرت دي لا فورتيل، سفير فرنسا، الذي لم يدخر جهداً للمضي بعملنا قدماً.

لعلنا نتذكر أن سفير فرنسا قال في أحد بياناته "الفرنسي لا يعرف المستحيل". أتمنى من جهتي أن يكون "الممكـن من شيم الألماني". إن العدد المذهل من الوفود التي أخذت الكلمة اليوم مشجع جداً. وإن ما أبدوه من شواغل بخصوص المأزق الذي يمر به مؤتمر نزع السلاح في الوقت الراهن إنما يبين استعدادنا لاتخاذ إجراءات بعيدة المدى تقودنا إلى تحقيق تقدم حقيقي في أعمالنا.

ولقـد قُدمـت مقترحات محددة في هذا الاتجاه: ويعتبر الاقتراح الصيني - الروسي عن العناصر المحتملة لاتفاق قانوني دولي مقبل بشأن الفضاء الخارجي أجدرها بالثناء. وقد عُرض هذا الاقتراح على الجزائر، ولقي منها اهتماماً وتعاطفاً كبيرين.

كمـا قدمـت جمهورية جنوب أفريقيا اقتراحاً بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في الوثيقة CD/1671 بـتاريخ ٢٨ حزيـران/يونيه ٢٠٠٢. وهذا النص بعد إدخال التعديلات عليه يوفر أساس عمل جيد لمعاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية بقصد استخدامها في الأغراض العسكرية.

إننا نشاطر تماماً التعليقات والآراء التي أعرب عنها سفير آيرلندا، باسم ائتلاف جدول الأعمال الجديد. وإن الجزائر مرتبطة قلباً وروحاً بهذه المجموعة، التي دأبت على بذل جهود حثيثة للتشريع على تقديم أفكار وآراء واقتراحات جديدة من المرجح أن تسفر عن توافق في الآراء بشأن المسائل الرئيسية المدرجة على جدول أعمالنا. وتعكس كل هذه الاقتراحات جهداً إبداعياً وقدرة جيدة على صوغ الاقتراحات.

السيد الرئيس، لقد وجهتم انتباهنا في بيانكم الأولي إلى نقطتين رئيسيتين. فقد ذكرتم أولاً أن مؤتمر نزع السـلاح هو الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة للتفاوض بشأن نزع السلاح. وأشرتم إلى الأولويات الرئيسية التي حددتهـا هـذه الهيـئة، ألا وهـي نزع السلاح النووي والعناصر المكملة لـه وهي معاهدة وقف إنتاج المواد الانشـطارية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وضمانات الأمن السلبية. ولقد أصبتم لما أضفتم إلى القائمة أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الإشعاعية، مع التشديد على ما نسميه "القنابل القذرة". وهذا لا يعني أن مـن الممكن وجود "قنابل نظيفة". وبالرغم من احتمال رواج هذه الصيغة التعيسة على نطاق واسع، فإنه يتعين علينا، من جانبنا، أن نتوخى الحيطة في اختيار المصطلحات التي نستخدمها.

وإنني لا أوافق تماماً على رأي زميلي وصديقي سفير الهند، الذي أكد أن كل ما قمنا به حتى الآن في هذه الهيئة هو مجرد الكلام. بل على العكس أعتقد أننا قمنا بالكثير. وإن الأولويات الأساسية التي ذكرتها منذ قليل، تقع في صلب العديد من الاقتراحات المهمة التي لا تزال صالحة وتستحق العناية عند تناولنا للسبل والوسائل التي من شأنها أن تؤدي بنا إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عملنا. وإذا توصلنا إلى وضع برنامج عمل لهذا العام، ينبغي أن يتجدد ذلك بصفة آلية في السنوات التالية، حتى تتيسر معالجة المسائل الرئيسية التي نتناولها.

هل من الضروري للتذكير بأن المراد من هذه الاقتراحات هو إنشاء آليات وإسناد ولايات؟ يمكن لأمانة مؤتمر نزع السلاح أن تعد قائمة مقارنة لكل هذه الاقتراحات وأن تبعث بها إلى كافة الوفود.

فهذا العمل قد تكون لـــه فائدة كبيرة والواقع أن الاقتراحات لم تكن قليلة على مدى السنوات الثلاث الأخـــيرة. وهكذا، قدم إلينا في عام ١٩٩٩ اقتراح من السفير مارينييه، من بلجيكا، بعنوان "منظمة حلف شمال الأطلســـي ٥"، ثم اقترحات مقدمة من مجموعة الـ ٢١ (CD/1570 وCD/1571)، واقتراح من السفير رودريغيس ثيديـــنيو، مـــن فـــنـــزويلا، واقـــتراح الأعضاء الخمسة الدائمين (الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة) والاقـــتراحات المقدمـــة من الجزائر. وفي عام ٢٠٠٠، أتذكر على وجه الخصوص الاقتراحات التي قدمها السفير كـــرايد مـــن النمسا، والسفير ليند من بلجيكا، واقتراح آموريم. أما في عام ٢٠٠١، فقد سجلنا اقتراح السفير وستدال واقتراح السفير سيدوروف من الاتحاد الروسي. وتلقينا في عام ٢٠٠٢، اقتراحاً من السفير ماركو رايما مـــن فنلندا. ثم شهدنا مؤخراً الجهود التي بذلها السفير أبيرت دي لا فورتيل، التي تسعى إلى التوفيق بين وجهات النظر المختلفة، والتي تستحق منا كل الاهتمام.

إن وفدي يذكّر بكل هذه الاقتراحات كي يدلل على أن مؤتمر نزع السلاح كان نشطاً ولم يكن كسولاً. وعلينا أن نبحث عن أسباب الجمود الحالي خارج مؤتمر نزع السلاح، وهي تُعزى إلى أربعة تناقضات رئيسية:

- التناقض بين الحاجة إلى نزع السلاح التي أبداها المجتمع الدولي وبين الأولويات الوطنية الجديدة التي أعربت عنها بعض البلدان؛

- التناقض بين الحاجة إلى المفاوضات ووجود استعداد لإضعاف مستوى الولايات؛

- التـــناقض بـــين الحاجة إلى وضع برنامج عمل كامل ومتوازن ووجود استعداد لفصل المسائل الرئيسية، وفق ما تقتضيه المصالح التي يمليها السياق الدولي الراهن؛

- قـــاعدة الكيل بمكيالين التي لا زلنا نعتمدها في معالجة قضايا نزع السلاح والحد من الأسلحة. وكمـــا جاء في بيان فصيح لوزير خارجية السويد، في نفس هذه القاعة، هل يمكن لنا أن نذكر علـــناً بلداً دون أن نذكر إسرائيل، وهو بلد لم ينضم إلى الآن إلى معاهدة عدم الانتشار؟ يجب علينا أن ندرج في جدول أعمالنا قراراً يحث هذا البلد على الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار ويضع منشآته تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وعليـــنا أن نعـــالج كل هذه التناقضات من خلال تحديد الخطوط العامة لآفاق برنامج عملنا على المدى المتوسط والطويل، إذا استطعنا تعريفها في ظل رئاستكم.

وعليـــنا أن نختار طريقة للعمل المشترك تساعدنا تدريجياً على الانتقال من توضيح الأولويات وتقربنا إلى أرقى صيغة قانونية للاتفاقات الدولية. وإن تحقيق هذا الهدف يقتضي منا جميعاً التعاون والإرادة الصادقة.

ونحـــن معنيين جميعاً بهذه المسائل بصفتنا أعضاء في المجتمع الدولي. فمصيرنا واحد وأود في هذا المقام أن أقتبس أحد مشاهير الأدب الألماني، هو الشاعر جوته الذي قال: "لقد أقمت بيتي في لا مكان وبذا فإن العالم كله ملكي". واسمحو لي، الآن، أن أقدم الاقتباس باللغة الألمانية وأن أثني عليكم بلغتكم الأم:" Ich Habe mein Haus auf nichts gestellt, deshalb gehört mir die ganze Welt".

الـــرئيس: شكراً جزيلاً لكم سيادة السفير دمبري. لقد كانت الترجمة الفرنسية للنص المقتبس صـــحيحة. أهنـــئكم على ذلك وأشكركم على اقتباس قول أديب ألماني مرموق يروق لي أنا أيضاً وأحب قراءة أعماله. وشكراً على بيانكم وعلى تشجيعكم للرئاسة.

لا يزال على قائمتي في ما تبقّى لدينا من وقت ثمانية متحدثين آخرين. المتحدث التالي على قائمتي هو ممثل فييت نام الموقر.

السيد تارنغ (فييت نام): السيد الرئيس، رغم أنه ليست هناك مباراة كرة القدم على نهائي كأس العالم بعد ظهر اليوم، فإنني سأتحدث بإيجاز شديد. أولاً، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب لكم عن تهانينا الخالصة بمناسبة توليكم رئاســـة هذا المؤتمر الهام جداً حول نزع السلاح. إننا نتمنى لكم كل التوفيق في تدبير أعمال المؤتمر، ويمكنكم أن تعوِّلوا على دعمـــنا الكـــامل لجهودكم. كما أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب لأسلافكم عن صادق عبارات الامتنان، وأخص منهم بالذكر سلفكم المباشر، السفير دي لا فورتيل، من فرنسا، لجهوده المتواصلة لدفع عمل مؤتمر نزع السلاح قُدُماً.

انطلاقاً من التزام وفد بلادي الثابت بمبدأ أن الفضاء الخارجي يمثل التراث المشترك للجنس البشري وأنه يمكـــن، بل يجب، استخدامه في الأغراض السلمية وحدها، قرَّر الانضمام إلى الأطراف المقدمة لورقة العمل التي أعدها الوفدان الروسي والصيني. ونظراً لأهمية هذا الموضوع، وللمأزق الحرج الذي يمر به هذا المحفل، فإننا نعتبر أن هذه المبادرة تشكل مسعى بنّاء يجدر بالمؤتمر أن يواصل مناقشتها وتطويرها. كما نعتقد أنه يمكن التوصل إلى أساس مشترك وتحقيق نتائج ملموسة. وإن وفدي على أتم الاستعداد للتعاون مع كل الوفود في مساعينا المشتركة.

الرئيس: أشكر ممثل فييت نام على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي توجَّه بها للرئاسة. المتحدث التالي على قائمتي هي ممثلة كوبا الموقرة.

الســـيدة رودريغيـــس - كابجو (كوبا) (ترجمة عن الإسبانية): يؤسفني أن أتحدث باللغة الإسبانية لأني لا أعرف كلمة واحدة من اللغة الألمانية. وبما أن الوقت المتبقي ضيِّق، سأحاول الإيجاز في كلمتي.

بمـــا أني أخذت الكلمة في بداية توليكم رئاسة المؤتمر، اسمحوا لي أن أهنئكم على تقلُّدكم هذا المنصب. وبالـــرغم من أن رجائي قد يبدو مفرط التفاؤل، أود أن أتمنى لكم كل التوفيق في إخراج مؤتمر نزع السلاح من المأزق الذي وقع فيه. وفي هذا المسعى يمكنكم أن تعوِّلوا على تعاون وفدي.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على سفير فرنسا الموقَّر ومعاونيه على الجهود التي بذلوها خلال مدة الرئاسة الفرنسية للمؤتمر.

لقـــد طلبت الكلمة في هذه المناسبة كي أعلن تأييد بلادي المطلق لورقة العمل التي تقدم بها مؤخراً سفيرا الصين وروســـيا الموقران، والتي انضمت إليها مجموعات أخرى من البلدان حول العناصر المحتملة لاتفاق قانوني دولي مقبل بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد أجسام موجودة في الفضاء الخارجي.

إن الوثيقـــة رقم CD/1570، المقدمة باسم مجموعة الـ ٢١ عام ١٩٩٩، تعكس تماماً موقف كوبا من مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. كما أن موقفنا تعكسه القرارات ذات الصلة التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي صوَّت لها بلدي، ضمن مجموعة من البلدان الأخرى التي تدعم هذه القرارات دعماً تاماً. كما يُستشفُّ نفس الموقف من الوثيقة النهائية للاجتماع الوزاري للمكتب التنسيقي لحركة عدم الانحياز المعتمدة مؤخراً في ديربان.

وبالتالي فإن وفدي في استطاعته تأييد إنشاء لجنة مخصصة تعنى بمسألة منع حدوث سباق تسلُّح في الفضاء الخارجي، ونحن مستعدون لبدء مفاوضات بشأن اتخاذ تدابير محددة لمنع سباق تسلُّح في الفضاء الخارجي.

وفي ظـــل الوضع الدولي الراهن، الذي يشهد جهوداً حثيثة تُبذل بالفعل من أجل استحداث وتطوير الأسلحة والتكنولوجيات العسكرية المزمع نشرها في الفضاء، فإن هذا التعهد يكتسب دلالة أكبر ويغدو اليوم أكثر أهمية وإلحاحاً من أي وقت مضى. وفي هذا السياق، نعلن مجدداً تأييدنا لورقة العمل المشتركة بين الصين وروسيا ووفود أخرى بشأن مـــنع حـــدوث سباق تسلُّح في الفضاء الخارجي، من منطلق أن هذا الاقتراح قد يشكِّل، إلى جانب اقتراحات أخرى قُدِّمت بشأن نفس الموضوع، مساهمة مفيدة في المناقشات، حالما نبدأ المفاوضات في اللجنة المخصصة المناسبة.

وغني عن البيان أن وفدي خلال تلك المفاوضات، سوف يعمل إلى جانب الوفود الأخرى على تعزيز هذا الاقتراح، خاصة بالنسبة إلى تلك العناصر ذات الأهمية الخاصة لبلدي، مثل التدابير المحددة لتشجيع وتوطيد التعاون الدولي في مجال استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

الرئيس: أشكر ممثلة كوبا على بيانها وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة للرئاسة. المتحدث التالي على قائمتي هو ممثل الجمهورية العربية السورية الموقَّر.

الســـيد ســـرّه (الجمهورية العربية السورية) (الكلمة بالعربية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في الـــبداية أن أضم صوتي لمن سبقوني بالحديث وأعرب لكم عن أطيب تمنيات وفد بلادي في بداية توليكم رئاسة مؤتمـــرنا مؤكديـــن استعدادنا للتعاون الكامل معكم. وفي نفس الوقت نود أن نشكر ونثني على جهود الرؤساء السابقين للمؤتمر هذا العام سفراء مصر وإثيوبيا وفنلندا وفرنسا. كما نثني أيضاً على جهود السيدين الأمين العام للمؤتمر والأمين العام المساعد.

لن أطيل عليكم، أخذت الكلمة بشأن مشروع الوثيقة المقدم من سفيري الصين والاتحاد الروسي المتعلق بمنع عسكرة الفضاء الخارجي. إن وفدي يود أن يعرب عن دعمه وتبنّيه لهذه الوثيقة آملين أن تكون خطوة تساهم في معالجة جانب خطير من مسائل نزع السلاح وتحريك أعمال مؤتمرنا بما فيه أمن وسلام البشرية أجمع.

الرئيس: أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية الموقَّر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجَّهة للرئاسة. المتحدث التالي على قائمتي هو ممثل بيلاروس الموقَّر.

السيد ماليفيتش (بيلاروس) (الكلمة بالروسية): السيد الرئيس، إن وفد جمهورية بيلاروس، بصفته منسقاً لمجموعة إقليمية خلال مدة رئاستكم، يود أن يؤكد لكم أنه استجاب لندائكم بالاستفادة من اجتماعاتنا العامة واستغلالها.

أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم على تقلدكم المنصب الرفيع كرئيس لمؤتمر نزع السلاح. ونحن على يقين أن خبرتكم الواسعة ومهاراتكم الدبلوماسية ستعود بفائدة عظيمة على المؤتمر في هذه الأوقات الصعبة التي يمر بها. وأود أن أؤكد لكم، في هذا الصدد، تأييد وفد بيلاروس الكامل لمساعيكم من أجل دفع المؤتمر قُدُماً صوب العمل المثمر. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة كي أشيد بالسيد أردوزونيكزي، الأمين العام للمؤتمر، ونائبه، السيد رومان – موراي، وكافة أعضاء الأمانة.

تعهدت الدول الأطراف في معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ بأن تستخدم الفضاء الخارجي وأقتبس: "لما فيه خير كافة الشعوب بصرف النظر عن درجة نمائها الاقتصادي أو العلمي". وللأسف، فإن الأحداث الحقيقية، وخاصة تلك التي شهدناها في الماضي القريب، أقل ما يمكن أن يقال عنها، إنها دائبة التطور في اتجاه مغاير إلى حد ما. لذلك، فإن بلدنا لا يسعه إلا أن يشاطر الدول الأخرى العديدة قلقها إزاء احتمال النشر الفعلي للأنظمة الدفاعية والهجومية في الفضاء، وكذلك انشغالها البالغ إزاء توقعات تسليح الفضاء الخارجي وإطلاق سباق تسلح في تلك الساحة الجديدة.

ولقد اشتد هذا الانشغال مع تفويض معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، التي شكّلت حجر الزاوية للأمن الاستراتيجي والتي نادت جمهورية بيلاروس، بصفتها أحد الخلفاء القانونيين للمعاهدة بالحفاظ عليها. وهذا يعني في الواقع أنه ليس هناك أي حدود اليوم لاستحداث وتجريب ونشر الأسلحة المضادة للقذائف في الفضاء الخارجي، ذلك أن خطر امتلاء الفضاء الخارجي بالأسلحة وتحوّله إلى ساحة معارك أخرى، على وشك أن يصبح حقيقة.

إنني لا أعتقد أن هناك دولة واحدة يمكن أن تحب أن يبقى سيف داموقليس مسلّطاً على رقبتها، في شكل أحدث الأسلحة وأكثرها دماراً ودقة، وجاهزاً ليلحق بها ضربة مميتة في أي نقطة من الأرض، في ظرف لا يُحسب بالدقائق وإنما بالثواني.

وأمام مثل هذا الاحتمال، لا يسعنا إلا أن ننتبه إلى الخطر المحدق وأن نتطرق إلى ذلك في مؤتمر نزع السلاح. ومما لا شك فيه أنه ينبغي علينا أن نشرع، في أسرع وقت ممكن، في عملية تفاوض لوضع نظام قانوني دولي يحظر نشر أسلحة غير أسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي. وبالتالي فإن بيلاروس قرر تأييد ورقة العمل التي عُرضت على المؤتمر بعنوان: "عناصر محتملة لاتفاق قانوني دولي يعقد في المستقبل بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي"، إذ إنها تتيح للدول الأعضاء في المؤتمر إمكانية استخدام خبراتها الدبلوماسية وفي الشؤون الخارجية وبالتالي لإدخال مزيد من التحسينات على المساهمة في حفظ السلام في الفضاء الخارجي.

الرئيس: أشكر ممثل بيلاروس على بيانه وعلى العبارات الرقيقة الموجّهة للرئاسة. أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان الموقر.

السيد باسيت (باكستان): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم على تولّيكم قيادة هذا المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح. لقد كانت ملاحظاتكم التمهيدية لهذا الصباح مطمئنة جداً، وإن وفدي يتمنى لكم كل التوفيق ويؤكد لكم تعاونه الكامل في مساعيكم. اسمحوا لي كذلك أن أتوجه بعبارات التقدير إلى من تولى قبلكم رئاسة المؤتمر، وأعني بذلك سفراء مصر وفنلندا وفرنسا، الذين ساهموا في الإبقاء على آمالنا قائمة، بالرغم من ظلال التشاؤم الكثيف التي تخيم على هذا المحفل.

إننا نرحب بالورقة المشتركة المقدمة اليوم من الصين وروسيا عن العناصر المحتملة لاتفاق قانوني دولي مقبل بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد أجسام موجودة في الفضاء الخارجي. وإن باكستان يؤيد هذه المبادرة.

لقد ناقش مؤتمر نزع السلاح موضوع الفضاء الخارجي خلال الفترة الممتدة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٤. لذلك، فإننا نؤمن إيماناً راسخاً أن هذا المحفل أصبح اليوم جاهزاً ليشرع في عمل موضوعي صوب منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وذلك في إطار صك ملزِم قانوناً. وإن هذا يشكل، في اعتقادنا، خطوة نحو تعزيز السلم والأمن الدوليين. ويحدونا الأمل في أن تساعد الورقة المقدمة من الصين وروسيا على التقدم في ذلك الاتجاه. وسوف يواصل باكستان مساعيه الحثيثة من أجل تحقيق هذه الغاية، عاجلاً وليس آجلاً.

الرئيس: أشكر ممثل باكستان على بيانه وعلى العبارات الرقيقة الموجهة للرئاسة. أعطي الكلمة الآن لممثل العراق الموقر.

السيد مهدي (العراق) (الكلمة بالعربية): بسم الله الرحمن الرحيم. السيد الرئيس، اسمحوا لي أولاً أن أتقدم لسعادتكم بالتهنئة الخالصة لتوليكم مهام رئاسة هذا المؤتمر وأنا أتمنى لكم كل النجاح والتقدم خلال هذه المرحلة الصعبة التي يمر بها المؤتمر.

أود أيضاً أن أتقدم بالشكر لرئيس المؤتمر السابق، سعادة سفير فرنسا، دي لا فورتيل لكل الجهود الدؤوبة والطيبة التي بذلها خلال فترة رئاسته لإنجاح أعمال المؤتمر.

لقد طلبت الكلمة لتأكيد تأييد ودعم بلادي الكامل للمبادرة الصينية – الروسية التي نرى أنها تشتمل على عناصر هامة للغاية وتعد أساساً جيداً للتفاوض في المؤتمر بهدف إبرام اتفاقية دولية لمنع حدوث سباق تسلُّح في الفضاء الخارجي وقصر استخدام الفضاء الخارجي على الأنشطة السلمية. كلنا أمل في أن يبدأ المؤتمر أعماله الموضوعية في أقرب وقت ممكن.

الرئيس: أشكر ممثل العراق على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجّهة للرئاسة. أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا الموقر.

السيد أيوغي (كينيا): السيد الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أثني على أسلافكم لما بذلوه من جهود هائلة كي يقف هذا المؤتمر على قدميه من جديد. كما أود أن أقول إن وفدي على أتم الاستعداد للتعاون الكامل معكم من أجل تيسير أعمالنا بينما تحاولون، من جانبكم، حثّنا على المضي قُدُماً. وإذا اعتمدنا في إصدار

حكمنا على عدد الذين أخذوا الكلمة هذا اليوم، يبدو بوضوح أن رئاستكم بدأت بداية طيبة وربما تصبح في نهاية المطاف نقطة الانطلاق صوب تخليص مؤتمر نزع السلاح من المأزق الحرج الذي وقع فيه.

لقد أخذتُ الكلمة كي أعرب عن موقف بلدي بخصوص المبادرة المقدمة من روسيا والصين. وقد سبق لوفدي أن أعرب عن موقفه ليس بشأن منع حدوث سباق تسلُّح في الفضاء الخارجي فحسب، وإنما كذلك بشأن أهمية قصر استخدام الفضاء الخارجي على الأغراض السلمية. ونحن نعتبر الفضاء الخارجي تراث البشرية جمعاء، مما يعني أن استغلاله يجب أن يكون لفائدة كافة الدول ولصالحها. والسبيل الوحيد الذي يكفل هذه الفائدة الشاملة والمشتركة هو وجود ضمان بمنع تسليح الفضاء الخارجي أو عسكرته بأي شكل من الأشكال. ومن الواضح أن ورقة العمل الصينية - الروسية تشكِّل خطوة في الاتجاه الصحيح. لذلك فإن كينيا تؤيد هذه المبادرة تأييداً كاملاً وتأمل أن يجري تناولها في المؤتمر من حيث المضمون في الوقت المناسب.

الرئيس: شكراً جزيلاً عن بيانك وعلى عبارات التشجيع الموجّهة للرئاسة.

للأسف، لم يبق على القائمة متحدثون آخرون ولا أرى أحداً يطلب الكلمة، وبهذا نكون قد انتهينا من عملنا لهذا اليوم.

نبدأ من الآن عطلتنا الصيفية القصيرة وستظل الرئاسة خلالها تحت تصرفكم. وستُعقد الجلسة العامة للمؤتمر القادمة يوم الخميس ١ آب/أغسطس ٢٠٠٢، الساعة العاشرة في هذا القاعة.

أتمنى لكم عطلة صيفية ممتعة وأتطلع للقائكم جميعاً وأنتم في صحة طيبة وروح معنوية مرتفعة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠

- - - - -